موقف الملك عبدالله من حكومة عموم فلسطين ١٩٨٤

أ.د. جمال معوض شقرة*

مع مطلع شهر سبتمبر عام ١٩٤٨، فرضت مسألة الإعلان عن تشكيل حكومة فلسطينية، وإعلان استقلال دولة فلسطين العربية ذات السيادة نفسها على اجتماعات جامعة الدول العربية. كان الوسيط الدولي "برنادوت" قد التقى برؤساء الوفود العربية، أثناء اجتماع اللجنة السياسية في الإسكندرية يوم ٨ يوليو ١٩٤٨، وأشار في تقريره إلى السكرتير العام للأمم المتحدة إلى: " عناد العرب ومكابرتهم في الاعتراف بالدولة اليهودية، والأهم أنه ألمح من طرف خفي إلى أن العرب لم تبدر منهم أية بادرة لإنشاء حكومة عربية في فلسطين[١] وأنهى تقريره باقتراح بضم الجزء العربي من فلسطين إلى شرق الأردن[٢]. ولعل ما جاء في هذا التقرير بالإضافة إلى ما طرحه بعض المفكرين المصريين من ضرورة الإعلان عن استقلال فلسطين قبيل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة (خريف عام ١٩٤٨) وذلك حتى تواجه الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالأمر الواقع، أي وجود حكومة عربية للدولة الفلسطينية المستقلة طبقاً للقانون الدولي[٣]، كان من العوامل التي نقلت فكرة الحكومة الفلسطينية من مستوى النظر والتفكير إلى مستوى التطبيق.

كانت الهيئة العربية العليا لفلسطين[٤]. منذ أوائل عام ١٩٤٧ قد شرعت في وضع الأسس اللازمة لإنشاء حكومة فلسطينية، وذلك عندما أعلنت انجلترا عزمها على إنهاء انتدابها لفلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨. ففي فبراير ١٩٤٨، طلبت الهيئة العربية العليا، موافقة الجامعة العربية على المشروع الذي تقدمت به لإنشاء إدارة مدنية فلسطينية، حيث كانت الهيئة قد استشعرت الخطورة التي ستنجم عن نشوء الفراغ السياسي في فلسطين غداة انسحاب انجلترا بعد انتهاء الانتداب، لذا اقترحت الهيئة قيام نظام مؤقت باسم "الإدارة الفلسطينية العامة" معلنة بذلك استقلال فلسطين كدولة ديمقراطية، وذلك في نفس اليوم الذي ستنسحب فيه إنجلترا[٥]. على أن تتولى الإدارة الفلسطينية المقترحة، إدارة البلاد وتتمتع بجميع السلطات التي تتمتع بها الحكومات الديمقراطية المستقلة، وفقاً لدستور

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط (جامعة عين شمس).

يتم إقراره[٦]. ولم يلق طلب الهيئة العربية العليا بإنشاء (الإدارة الفلسطينية العامة) الموافقة العربية الرسمية[٧]. ولذا عندما جاء يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ وسارعت الحركة الصهيونية بإعلان قيام دولة إسرائيل، ولم يُعلن عن قيام الدولة العربية الفلسطينية أو الحكومة أو الإدارة الفلسطينية، ظل الفلسطينيون بدون دولة أو كيان سياسي يتحدث عنهم وبلسانهم في المحافل العربية والدولية[٨].

أما الجامعة العربية، فقد طلبت من الفلسطينيين ترك الأمور للجيوش العربية لتتمكن من استعادة فلسطين، وعندما فُرضت الهدنة الأولى، عاودت الهيئة العربية العليا الطلب من جامعة الدول العربية بضرورة الموافقة على إنشاء حكومة فلسطينية تكون مسئولة أمام مجلس وطني يمثل الفلسطينيين قدر المستطاع، ولكن هذا الاقتراح قُبر من جديد، وأعلنت الجامعة عن تشكيل "إدارة مؤقتة لفلسطين" تكون مسئولة أمامها[٩]. إلا أنه الهيئة العربية العليا لم تكن راضية عن تشكيل هذه الإدارة، واستمرت جهودها لإقرار وجهة نظرها بضرورة الإسراع بإعلان استقلال فلسطين بحكومة فلسطينية صرفة، في مواجهة الإعلان الصهيوني بإقامة الدولة اليهودية[١٠].

وفي السادس من سبتمبر عام ١٩٤٨، انتهزت الهيئة العربية العليا فرصة اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية لتجديد مشاوراتها بخصوص مستقبل فلسطين، وبعد أن تثبتت من عدم جدوى "الإدارة المدنية" لتطرح فكرتها حول إنشاء الحكومة الفلسطينية، وكانت الظروف وقتئذ مواتية للموافقة على الفكرة، خاصة وأن الدبلوماسية المصرية بما لها من ثقل في السياسة العربية الفلسطينية أظهرت ميلاً واضحاً لدعم فكرة الحكومة الفلسطينية[١١]. بل أنها كانت صاحبة الاقتراح بذلك، كما أنها هي التي أطلقت على الحكومة أسم "حكومة عموم فلسطين"[١٢].

ويمكن تحديد الدوافع التي أدت إلى إعلان حكومة عموم فلسطين يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨ فيما يأتي:

- معارضة الاتجاه الأردني لدمج بقية فلسطين إلى شرق الأردن.
- تقديم بديل فلسطيني للعالم الخارجي، يُعلن سيادته على فلسطين كلها.
- منع الدول العربية فرادى أو مجتمعة من الاعتراف بإسرائيل.

- مواجهة الرأي العام العربي بخطوة إيجابية تخفف من حدة الاتهامات بعجز الدول العربية عن حماية فلسطين وعروبتها.
- مواجهة الإعلان الصهيوني بقيام دولة إسرائيل(١٣).

على أية حال، فإنه بعد موافقة اللجنة السياسية للجامعة العربية على فكرة إنشاء حكومة فلسطينية تكون مسئولة أمام مجلس تمثيلي، بادرت الهيئة العربية العليا بعقد اجتماع للإدارة المدنية يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨، وفي ذلك الاجتماع تقرر بالتفاهم مع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ورئيسها، وبتشجيع من حكومات مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية، أن تصبح الإدارة المدنية "حكومة لعموم فلسطين" وهي أول حكومة فلسطينية خالصة في التاريخ الحديث(١٤).

ووقع الاختيار على "أحمد حلمي باشا" الحاكم العسكري المعين للقدس من قبل السلطة الأردنية رئيساً للحكومة(١٥). وهو شخصية فلسطينية كانت تحظى بتاريخ وطني مجيد(١٦).

ومن أجل أن تحقق حكومة عموم فلسطين شرعيتها الوطنية، بعد أن حصلت على الشرعية العربية – رغم اعتراض الأردن كما سنرى– شرعت في عقد مؤتمر وطني في غزة، لتأليف المجلس الوطني الفلسطيني، وكانت الحكومة قد حرصت أيضاً على أن يصدر الإعلان بتشكيلها من غزة باعتبارها أرض فلسطينية(١٧). ولقد تشاورت حكومة عموم فلسطين مع الهيئة العربية العليا وأوساط الجامعة العربية للإعداد لهذا المؤتمر باعتباره مؤتمراً وطنياً فلسطينياً، يكون بمثابة جمعية تأسيسية تمنح ثقتها للحكومة الفلسطينية. وعقد المؤتمر بالفعل يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٤٨، حيث دعت الحكومة عدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية(١٨).

وكان أبرز من دعى إلى الاجتماع، أعضاء الهيئة العربية العليا، أعضاء وزارة حكومة عموم فلسطين، رؤساء المجالس البلدية، رؤساء المجالس المحلية والقروية، رؤساء الغرف التجارية، معتمدي اللجان القومية، رؤساء نقابات الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين، رؤساء القبائل والعشائر، أعضاء بعض الوفود السياسية، رؤساء الأحزاب السياسية، ممثلي الهيئات الطائفية، بالإضافة إلى بعض الشخصيات الفلسطينية ذات المركز الاجتماعي والعلمي(١٩).

ورغم المحاولات التي بذلتها، قوات شرق الأردن لمنع المواطنين الفلسطينيين من المشاركة في المؤتمر الوطني، إلا أن عدد الذين حضروا زاد بكثير عن نصف عدد الذين وجهت إليهم الدعوة (١٥١) شخصاً[٢٠]. وفي هذا الاجتماع نالت حكومة عموم فلسطين الثقة، بعد أن طرحت برنامجها على أعضاء المؤتمر، وكان أهم ما جاء في برنامج الحكومة، وكما عبر عنه رئيسها، هو إعلان فلسطين بحدودها المعروفة، كما كانت قبل ١٥ مايو ١٩٤٨، دولة مستقلة ذات سيادة قومية، وإعلان القدس عاصمة لها[٢١].

واختتم المجلس الوطني أعماله، بإصدار إعلان استقلال فلسطين يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨، أشار فيه إلى الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وإلى استقلال فلسطين كلها وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة[٢٢].

كما صدر عن المجلس، بالإضافة إلى النظام الأساسي لحكومة عموم فلسطين، عدة قرارات، لعل أهمها:

- رفض الإعلان اليهودي بإقامة دولة يهودية في فلسطين.
- رفض تقرير برنادوت.
- الدعوة إلى التجنيد العام.
- تثبيت القوانين التي كانت مرعية قبل انتهاء الانتداب مع تشكيل لجنة لتقيمها.
- تفويض الحكومة عقد قروض مالية لا تزيد عن خمسة ملايين جنيه.
- كما قرر المجلس أن يكون علم فلسطين هو علم الثورة الهاشمية الأصلي.

وناشد المجلس، الأمة العربية والإسلامية، حكومات وشعوباً، الأخذ بيد الشعب الفلسطيني في العمل على إنقاذ فلسطين بكل ما أوتي من عزم وقوة[٢٣].

* * *

لكن إعلان قيام حكومة عموم فلسطين قد تواكب مع الانشقاقات والصراعات العربية من ناحية، والتعنت والانحياز الغربي ضدها من ناحية أخرى، وحسب ما ورد في تقارير المخابرات الحربية المصرية، وكذا في الوثائق البريطانية والأمريكية وهو ما تؤكده أيضاً

بعض المصادر الأردنية والفلسطينية، فإن الملك عبد الله عارض حكومة عموم فلسطين قبل ميلادها، وناصبها العداء الصريح فكرة ومضموناً وهدفاً[٢٤]. مرتكزاً على التأييد والدعم الغربي خاصة من انجلترا، ومستفيداً من الضعف والانقسام الفلسطيني والصراعات العربية العربية من ناحية، ومستلهماً الأهداف الإستراتيجية للحكم الأردني ولمستقبل الكيانين الصهيوني والأردني من ناحية أخرى[٢٥]. حيث كانت رؤية الملك عبد الله قد تحددت قبل عشر سنوات تقريباً من حرب ١٩٤٨، عندما بدأ يلوح في الأفق الاتجاه إلى تقسيم فلسطين، في ضرورة ضم الأجزاء العربية من فلسطين للأردن، ولقد تأكدت هذه الرؤية بعد صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧، حيث أبدى الملك عبد الله استعداده للاعتراف بالدولة اليهودية، إن هي تخلت له عن فلسطين الشرقية والقدس والجليل الغربي[٢٦].

ولعل هذا يفسر العداء العنيف الذي ووجهت به حكومة عموم فلسطين من الملك عبد الله، كما يساعد في إلقاء الضوء على أسباب الاتصالات السرية المباشرة وغير المباشرة بين الملك والوكالة اليهودية قبل حرب ١٩٤٨ وبعدها، وكذا يمكن في ضوء تلك الرؤية قراءة الموقف الغربي المؤيد والداعم لسياسات الملك عبد الله تجاه فلسطين.

ولقد بدأت المعركة بين الملك عبد الله وحكومة عموم فلسطين، إبان المشاورات التي جرت في الجامعة العربية، حيث رفض وفد الأردن توقيع قرار إنشاء الحكومة الفلسطينية، لكنه لم يسجل اعتراضه عليه، وعندما أعلنت الحكومة استدعى الملك ممثلي الأردن في اللجنة السياسية، ووبخهم على موقفهم من القرار، إلا أن المندوبين أفهما الملك أن الحكومة ولدت ميتة بسبب عدم اعتماد الأموال الكافية لها، وأنه في هذه الحالة كان من الأفضل أن لا تخرج الأردن على الإجماع العربي[٢٧].

ومع ذلك بدأ هجوم الملك على رئيس الحكومة "أحمد حلمي عبد الباقي" حيث ركز كل امتعاضه عليه وعده من خصومه، بعد أن كان رجله في القدس، حيث كان الملك قد عينه حاكماً عسكرياً عليها – كما ذكرنا – والمرجح أن تعيين أحمد حلمي في هذا المنصب كان هدفه الأساسي تأكيد تبعية القدس للأردن[٢٨]. ولقد تبدى غضب الملك على رئيس حكومة عموم فلسطين، من الرسائل المتبادلة بين الطرفين[٢٩]. حيث بادر الملك بمجرد علمه بالاستعداد لإعلان الحكومة، بإرسال رسالته الأولى إليه يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤٨، اعترض فيها على الفكرة، ولفت نظر أحمد حلمي إلى أن ذلك: "يقطع على أهل فلسطين حريتهم في إقرارهم ما يشاءون بعد انتهاء المعضلة الحاضرة"[٣٠]. وهدده بأن:

"الحكومة الأردنية لن تسمح لأي تشكيل في مجالها العسكري، وفي مناطق أمانها من الحدود المصرية إلى الحدود اللبنانية السورية"[٣١]. ولم يفت الملك في رسالته الأولى لأحمد حلمي أن يذكره بأنه هو الذي عينه في منصبه، وأنه يرفض: "التشكيلات والنيات التي تعلن الهيئة العربية في الإذاعات والصحف، بتشكيل إدارة فلسطينية في مجال حكومتكم العسكرية التي تقلدتموها عنا..."[٣٢].

ولم يقتنع الملك عبد الله، برد أحمد حلمي الذي جاء فيه: "إن قرار إنشاء حكومة عموم فلسطين هو قرار للجامعة العربية، وأنه يمكن أن يصدر إرادته للجامعة العربية، لتعديله.."[٣٣]. لذا أرسل له رسالة ثانية كانت بلهجة عنيفة عن سابقتها، أخبره فيها أنه كان يود أن يكون غيره كبش النطاح في هذه البادرة.."[٣٤]. ولم يكن الملك في الحقيقة صادقاً عندما ذكر لأحمد حلمي: "أن ما يراد تشكيله باسم حكومة عموم فلسطين، سواء كان ذلك بقرار الجامعة العربية أم برغبة من الحريصين على الحكم، فيه رجوع إلى الحالة التي كانت قبل ١٥ مايو ١٩٤٨، وفيه أيضاً إمكان اعتراف دول المنظمة بهذا التشكيل كما اعترف الأكثر منهم بمدعيات اليهود، فيقع التقسيم.."[٣٥]. فكما هو واضح من اسم الحكومة فالحكومة أعلنت لعموم فلسطين، والأهم أن الملك نفسه كان قد تفاوض مع اليهود – كما سنرى- وأقر سيطرتهم على ما وقعت أيديهم عليه، بشرط أن يتركوا له فلسطين الشرقية والقدس والجليل الغربي[٣٦]. وفي نهاية رسالته تمسح الملك بدم الشهداء وحذر أحمد حلمي بأن أرواحهم والحكومة الأردنية تأبى العبث بمصير البلاد[٣٧].

ولقد رد أحمد حلمي على الملك برسالة أخرى، كانت بلهجة ودية أخبره فيها بأنه: "لا يمانع من مبايعته على الوحدة، ولكن مع كل فلسطين، وبشكل رسمي إن مضى الملك إلى تحريرها.."[٣٨]. وأنه إن أراد الرجوع فعلى الرحب والسعة.."[٣٩]. ثم أصدر الملك أمراً بعزل أحمد حلمي من منصبه، وعين مكانه عبد الله التل[٤٠].

ولقد حاول بعض رجال السياسة العرب، رأب الصدع بين الملك ورئيس حكومة عموم فلسطين، لكن موقف الملك عبد الله من أحمد حلمي لم يكن موقفاً شخصياً، بل كان موجهاً إلى فكرة الحكومة الفلسطينية ذاتها[٤١]. لذا سرعان ما انصب هجوم الملك على الجامعة العربية، ومصر، نفى رسالته إلى أمين عام الجامعة العربية "عبد الرحمن عزام" يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨ كرر لعبد الرحمن عزام ما ذكره لأحمد حلمي من أن تشكيل حكومة فلسطينية فيه اعتراف بقرار التقسيم، وبلغة التهديد أبلغه بأنه لن يتساهل: "لأي تكييف أو تشكيل في أماكن آمان

الحكومة الأردنية"[٤٢] وأشار أيضاً إلى أن "القدس الشرقية، والجبهة الوسطى إلى رام الله في عهده الجيش الأردني.. وأنه لا يستطيع إدخال أيد ثانية ضمن مسئوليات حكومته العسكرية.."[٤٣]. كما شكك في شرعية حكومة عموم فلسطين فهي "أمر يفرض على أهل فلسطين دون اختيارهم.. وهذا لا نوافق عليه وسنحاول منعه.."[٤٤].

وكان من نصيب المفتي "أمين الحسيني" رسالة عنيفة من الملك يوم ١٤ أكتوبر هاجمه فيها، ووصف سياسته بالسلبية ودعاه إلى التخلي عن أي نشاط.. طالما أن الدفاع عن فلسطين بات في يد دول الجامعة العربية، وكرر هجومه على حكومة عموم فلسطين ووصفها بأنها حكومة : "قامت على أشلاء اللاجئين في طرف من الصحراء الغربية.."[٤٥]. وشكك في قدرتها على البقاء والصمود.." فمتى ينتظم أمر هذه الحكومة فتكون جيشاً يقوم بما تعاجزت عنه دولة الجامعة طيلة أيام الصيف.."[٤٦]. وفند الملك في هذه الرسالة القول بطمعه في ضم المناطق الباقية من فلسطين إلى الأردن. وأكد على أنه: "واضع يده على مركز بفلسطين، وبيده القدس الجديدة والجبال من رام الله إلى طرف القدس، وسأبقي على موقفي الحاضر في الدفاع والاستعداد لدفع كل من يريد أن ينتزع مني هذه البقعة المباركة.."[٤٧]. ثم أرسل رسالة ثانية إلى عبد الرحمن عزام، أشار فيها إلى تدهور الموقف وخطورة المأزق الذي تعرضت له الجامعة بسبب إعلان حكومة عموم فلسطين، كما أشار إلى أنه لا يفهم السبب الذي من أجله شكلت تلك الحكومة اللهم إلا : "الرغبة في استبعاد شرقي الأردن من الميدان وتوريط ملكها وإظهاره بمظهر لا يتناسب مع قدر الأردن.."[٤٨]. واختتم رسالته بتشكيكه في المفتي وفي رئيس الحكومة وأنهما لن يفلحا في تخليص فلسطين من الأعداء: "أبعمامة الأفندي تدفع الأعداء؟ أم بغمغمة أحمد حلمي والتماسه الأموال.."[٤٩].

وبسبب الدور الذي لعبته مصر في تشكيل حكومة عموم فلسطين، والإعداد للمؤتمر الوطني في غزة، اتجه هجوم الملك على السياسة المصرية، فكتب لرئيس وزراء مصر "النقراشي باشا" مهدداً بأنه سيحارب الذين يقفون وراء فكرة حكومة عموم فلسطين حيثما كانوا كما يحارب اليهود أنفسهم[٥٠]. وإن كان قد أفصح في رسالته هذه أنه يقصد الحسيني ومن معه، إلا أن عبارته واضحة الدلالة ولا يمكن قصرها فقط على المفتي وأعوانه، ولقد كرر الملك في رسالته للنقراشي ما جاء في رسائله إلى رئيس الحكومة وأمين عام جامعة الدول العربية فيما يتعلق بأن إعلان الحكومة معناه الاعتراف بالتقسيم، كما أعرب عن

مخاوفه على سلامة بلاده ومركزها من "أي دولة ضعيفة تتكون في فلسطين.. فتضعف على البقاء أو يستحوذ عليها اليهود.. وبمجرد تكييفها واعتراف منظمة الأمم المتحدة بها كما اعترفت باليهود.. يكون التقسيم أمراً واقعاً.. وفي وقوع هذا قطع الطريق على أهل فلسطين في أن يختاروا لأنفسهم بعد إنهاء المعضلة"(٥١).

وفي إطار حملته السياسية – الإعلامية الاستنكارية ضد حكومة عموم فلسطين، كتب الملك عبد الله أيضاً إلى كل من وزير خارجية المملكة العربية السعودية "الأمير والملك بعد ذلك" فيصل آل سعود، وإلى رئيس الوزراء اللبناني، رياض الصلح، رسالتين في يوم واحد، ٣٠ سبتمبر ١٩٤٨ أي بعد أسبوع واحد من إعلان قيام الحكومة، ردد فيهما ما سبق أن ذكره في رسائله السابقة، ووصف حكومة عموم فلسطين بأنها "دولة واهنة.."(٥٢).

وبالطبع لم يتوقف الأمر عند حد رسائل الاستنكار والحملة السياسية الإعلامية، التي شنها الملك عبد الله على الحكومة، بل تجاوزه إلى العمل الفعلي لإضعافها وشل حركتها السياسية، فاتجهت الحكومة الأردنية إلى اختراق الحكومة الوليدة، مستغلة تباين وجهات نظر القيادات الفلسطينية، وبهذا الصدد نجح الملك عبد الله وأعوانه في استمالة بعض أعضاء الحكومة، حيث تشير المصادر الأردنية إلى أن أربعة من وزراء الحكومة شغلوا بعد تركها مناصب رفيعة في الحكومة الأردنية(٥٣). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نجحت السياسة الأردنية في تصعيد الخلاف وتفجيره بين قطبي المعسكر الحسيني، المفتي وأتباعه من ناحية، وجمال الحسيني، وزير خارجية حكومة عموم فلسطين من ناحية أخرى(٥٤). ومن ناحية ثالثة نجحت السياسة الأردنية أيضاً في التعاون مع شخوص ورموز فلسطينية كانت غير مقتنعة أو مترددة في قبول فكرة إعلان الحكومة الفلسطينية، ومتشككة في مدى فائدتها لفلسطين في ظل الأوضاع الراهنة آنذاك(٥٥).

وبالإضافة إلى الحملة الإعلامية والدبلوماسية والسعي لاختراق حكومة عموم فلسطين واستقطاب والتعاون مع بعض الأشخاص والرموز الفلسطينية، قامت الحكومة الأردنية بملاحقة قوات الجهاد المقدس، التي كانت مرشحة لتصبح جيشاً لحكومة عموم فلسطين، حيث عملت الحكومة الأردنية بكل الطرق على نزع سلاحها وعزلها وشل فعاليتها(٥٦).

كانت قوات "الجهاد المقدس" بمثابة ذراع عسكري فلسطيني، أنشأته الهيئة العربية العليا بعد صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، إلا أن حكومة عموم فلسطين فور قيامها، سعت إلى تنظيم هذه القوات ودعمها لتصبح جيشاً وطنياً فلسطينياً يساعد على جمع شمل

الفلسطينيين وينعش الآمال ويقوي ويجدد إرادة القتال الفلسطينية، ويساعد على تحقيق السيادة الحقيقية للحكومة الوليدة[٥٧]. لذا سارعت الحكومة إلى تعيين مفتش عام لهذه القوات، ومدير لإدارة الجيش وإمداداته، ومدير للاستخبارات الحربية، ومدير للتجنيد بكل من دمشق ولبنان، كما عينت دعاة للجيش الفلسطيني في البلاد العربية[٥٨]. وبتفاؤل أعلن أحمد حلمي أن هذا الجيش سيكون واحداً من أكثر الجيوش العربية نشاطاً، كما أعلن أن وحدات جيش الجهاد المقدس التي ما زالت تعمل في منطقتي غزة وعراق سويدان والفالوجا تحت إشراف القيادة المصرية، والتابعة للهيئة العربية العليا، قد أصبحت تابعة لحكومة عموم فلسطين ابتداءً من الأول من ديسمبر١٩٤٨[٥٩].

ولقد أزعجت هذه الخطوات الملك عبد الله، لذا بدأت خططه ومؤامراته ضد قوات الجهاد المقدس، وحسب ما ذكره عبد الله التل وهو ما تدعمه تقارير المخابرات الحربية المصرية، فإن الملك "قرر أثناء الهدنة الأولى في أغسطس ١٩٤٨، أن يحل قوات الجهاد المقدس ويصادر أسلحتها". ولما كان مركز قيادة هذه القوات بالقدس فقد بدأ يلمح لي بما في ضميره، وحينما وجد مني معارضة تامة لتنفيذ مثل هذه الفكرة، أحجم عنها، لكنها ظلت تساوره أناء الليل وأطراف النهار.."[٦٠].

كانت الذريعة التي رددها الملك آنئذ، هي أن قوات الجهاد المقدس تشن غارات على مراقبي الأمم المتحدة والقوات الإسرائيلية، وذلك لتوريط الجيش الأردني في القتال، كما أنها تزعج الجيش الأردني في مناطق سيطرته خاصة في القدس[٦١]. ولقد سارع الملك في شهر سبتمبر ١٩٤٨ بإصدار قراره بالقبض على المفتش العام لهذه القوات، ثم أصدر أمر كتابي إلى جلوب باشا في الثالث من أكتوبر، عقب انتهاء أعمال مؤتمر غزة، بضرورة إخضاع كل القوات العاملة في المنطقة التي يسيطر عليها الفيلق العربي، لأوامره أو تسريحها[٦٢]. وعلى الفور عهد جلوب إلى مجموعة من الضباط الإنجليز بتنفيذ الأمر الملكي، وتم ذلك بالفعل[٦٣]. حيث أخذ الإنجليز يطاردون المجاهدين الفلسطينيين الذين قاتلوا اليهود في جميع المناطق التي يحتلها الجيش العربي[٦٤].

وفي أوائل شهر يناير ١٩٤٩ اتخذ جلوب من انفجار لغم مجهول في منزل قائد شرطة رام الله ذريعة للبطش بقوات الجهاد المقدس، بعد أن اتهمها بهذا العمل، حيث دعا جلوب قادة المناطق وحكامها في رام الله، يوم السبت ١٥ أكتوبر ١٩٤٩، وأعلن ضرورة حل قوات الجهاد المقدس ومصادرة أسلحتها في جميع مناطق فلسطين المحتملة، وأثناء

الاجتماع ظهرت رسالة موجهة من الملك إلى الحاكم العام يوصيه فيها بضرورة القضاء نهائياً على قوات الجهاد المقدس ومحو هذا الاسم من الوجود(٦٥).

وفي فجر يوم الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٤٩ طوق لواء كامل بقيادة القائد الإنجليزي "نيومان" طوق قرية بئر الزيت بالقرب من رام الله، واقتحمها بالفعل لكنه وجدها خالية، لأن قيادة قوات الجهاد المقدس التي كانت ترابط بها عندما استشعرت الخطر، هربت لتحتمي بالقوات المصرية(٦٦).

وبعد عقد اتفاقية الهدنة الأردنية – الإسرائيلية، يوم ١٣ إبريل ١٩٤٩، بدى واضحاً أن عمليات التعبئة والحشد الفلسطينية التي يفترض أنها كانت معلقة على عاتق حكومة عموم فلسطين، متعارضة وتلك الاتفاقية، الأمر الذي أدى إلى وقف تلك العمليات نهائياً(٦٧).

وبعد رحيل القوات المصرية في الأول من مايو ١٩٤٩ عن منطقة الخليل وبيت لحم، أتيحت الفرصة لجلوب ليقضي نهائياً على قوات الجهاد المقدس ويستولى على أسلحتها(٦٨). وبهذا تكون الحكومة الأردنية قد نجحت في تحييد وشل القوة العسكرية الفلسطينية الوحيدة التي كان بوسعها معارضة الأهداف الأردنية، وضيعت بذلك إمكانية قيام سيادة حقيقية لحكومة عموم فلسطين(٦٩).

وفي توقيت متزامن مع تنفيذ الخطط والآليات المعادية السابقة، قامت الحكومة الأردنية بتنظيم المؤتمرات الفلسطينية الشعبية المضادة لحكومة عموم فلسطين، حيث حشدت آلاف من الفلسطينيين الذين لم يحددوا موقفهم من فكرة الحكومة الفلسطينية والعاطفيين والمؤيدين لفكرة الحكم الأردني لبقايا فلسطين، وذلك حتى تعطي خطوة ضم فلسطين الشرقية إلى الأردن طابعاً شرعياً على الصعيد الشعبي الفلسطيني(٧٠).

ولقد انعقدت في الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الأردنية وتنفيذاً للإرادة الملكية الأردنية، أربعة مؤتمرات فلسطينية، الأول عُقد في عمان في الأول من أكتوبر ١٩٤٨ في نفس يوم انعقاد مؤتمر غزة الذي عقدته حكومة عموم فلسطين، والثاني انعقد في أريحا في الأول من ديسمبر، والثالث انعقد يوم ٢٦ ديسمبر في رام الله، والرابع انعقد في نابلس يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

وحسب ما رصدته تقارير المخابرات الحربية المصرية، وهو ما تدعمه دراسات وشهادات كثيرة، فإن هذه المؤتمرات حاولت تحقيق هدفين أساسيين:

الأول: مناهضة حكومة عموم فلسطين، وسحب الشرعية الشعبية منها وإجهاض مؤتمر غزة.

الثاني: تهيئة أرضية شعبية فلسطينية تستند إليها دعوى الحكم الأردني البديلة لضم الأجزاء الباقية من فلسطين إلى الأردن تحت التاج الهاشمي(٧١).

على أية حال، لم تكتف الأردن بمعارضة انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي دعت إليه حكومة عموم فلسطين في غزة، ولم تكتف باعتقال جمال الحسيني، وزير خارجية الحكومة الوليدة في أريحا، وبتهديد الفلسطينيين الذين اعتزموا حضور مؤتمر غزة، بل سرعان ما انعقد مؤتمر عمان، لينازع مؤتمر غزة حق تمثيل الشعب الفلسطيني(٧٢). ولقد حضر هذا المؤتمر حوالي ألف شخص من مؤيدي النظام الأردني، وكان بينهم عدد كبير من الموظفين، وحسب ما ذكره عارف العارف، فإن الحكومة الأردنية تعسفت أيما تعسف مع الموظفين الفلسطينيين وهددتهم: "ومن لم يحضر المؤتمر أو يؤيده منهم أقالوه من عمله، أو أرغموه على الاستقالة.."(٧٣).

وانتهى مؤتمر عمان إلى القرارات الآتية:

أولاً: الدعوة إلى الوحدة الأردنية – الفلسطينية.

ثانياً: دعوة الجيوش العربية إلى مواصلة القتال من أجل تحرير فلسطين.

ثالثاً: دعوة الحكومات العربية إلى تزويد الفلسطينيين بالسلاح.

رابعاً: الدعوة إلى مؤتمر فلسطيني أوسع ليعلن فيه الفلسطينيون مبايعتهم للملك عبد الله ملكاً على فلسطين.

كما قرر المؤتمر إرسال برقية إلى الهيئة العربية العليا، يعلنها فيها بأن قضية فلسطين، أصبحت وديعة بين يدي الملوك العرب، الذين يطمئن الشعب الفلسطيني إلى مساعيهم في سبيل صيانة عروبتها وتحقيق حريتها، والأهم أنها لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني ولا يحق لها أن تنطق باسمهم أو تعبر عن رأيهم(٧٤).

وفي نفس الوقت قرر المؤتمر عدم شرعية مؤتمر غزة وإنكار تمثيل حكومة عموم فلسطين للشعب الفلسطيني(٧٥).

وبعد شهر من انعقاد مؤتمر عمان، وتحديداً في الأول من ديسمبر ١٩٤٨، انعقد المؤتمر الثاني، مؤتمر أريحا، بدعوة من الحاكم العسكري الأردني، وأتضح في هذا المؤتمر سفور التدخل الأردني وعلانيته يذكر عبد الله التل أن: "أولو الأمر في عمان نظموا مهرجان كبير، يحضره الزعماء والأعيان من عرب فلسطين ليقرروا ضم الجزء العربي من فلسطين إلى شرق الأردن تحت التاج الهاشمي، وأن الفكرة بنيت على نظام البيعة، وحسب المسئولون أن اجتماع حفنة من الرجال تحت الضغط والإكراه يعتبر بيعة شرعية.."[٧٦]. ورغم الدعاية والحملة الرسمية التي نظمت لحشد جمهرة من القيادات الشعبية الفلسطينية، فإنه لم يكن من بين الثلاثة آلاف شخص الذين حضروا المؤتمر سوى مائتين فلسطيني فقط، وحتى هؤلاء كان من بينهم من عارض اتجاه المؤتمر ولم يوافق على قراراته[٧٧].

ومع ذلك ضرب هذا المؤتمر عصفورين بحجر واحد، وحقق الهدف المزدوج الكبير الذي كان يسعى إليه الملك عبد الله، أي سحب الشرعية من حكومة عموم فلسطين ومؤتمر غزة، وتحقيق الشرعية لخطوة ضم الأردن لبقايا فلسطين. فبعد أن توجه المؤتمرون بالشكر إلى الدول العربية على ما بذلته من جهود وتضحيات من أجل فلسطين، أشاروا إلى أهمية الوحدة القومية الشاملة بين الدول العربية حتى تتمكن من مقاومة الأخطار التي تجابهها وتهدد فلسطين، وأنه يجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرق الأردن كمقدمة للوحدة العربية الحقيقية، وقرر المؤتمر:

أولاً: مبايعة الملك عبد الله على فلسطين جميعها باعتبارها وحدة تامة لا تتجزأ وتحقيق الوحدة الفلسطينية الأردنية.

ثانياً: الاقتراح على الملك عبد الله بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين، يستشارون في أمورها.

ثالثاً: ضرورة الإسراع في إرجاع اللاجئين إلى بلادهم وتعويضهم.

رابعاً: إبلاغ هذه القرارات إلى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والدول العربية وممثلي الدول الأخرى[٧٨].

وبعد انتهاء المؤتمر تحركت الوفود إلى قصر المصلي في الشونة لترفع للملك عبد الله القرارات التي وصفت بأنها قرارات تاريخية والتي بويع بموجبها ملكاً على فلسطين[٧٩].

ومع أن قرارات مؤتمر أريحا تشرح نفسها بنفسها، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الحكم الأردني اعتبرها صكاً فلسطينياً، استخدمه ليحقق إجراءات ضم الأجزاء الباقية من فلسطين إلى الأردن(٨٠). ويمكن بهذا الصدد الإشارة إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية بعد مؤتمر أريحا مباشرة، حيث أبرقت بقرارات المؤتمر إلى أمانة الجامعة العربية والحكومات العربية، كما أصدر مجلس الوزراء الأردني بياناً أشار فيه إلى أن "الحكومة الأردنية ستبادر إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيق رغبة سكان فلسطين والتي تتفق مع رغبتها في توحيد البلدين الشقيقين شرق الأردن وفلسطين"(٨١). كما قام الملك عبد الله بعدة جولات في بعض المناطق الفلسطينية، بهدف دعم قرارات المؤتمر، وتلقي التهنئة من مختاري ووجهاء القرى الفلسطينية(٨٢).

وتذكر بعض المصادر أن أعوان الملك، استكتبوا بعض الفلسطينيين عرائض تأييد ومبايعة للملك عبد الله، أرسلت إلى قصر الملك، وأرسلت صور منها إلى الجامعة العربية وإلى الحكومات العربية بل وإلى بعض الشخصيات العربية ذوات الحيثية(٨٣).

ومن الطريف أن جميع عرائض التأييد والمبايعة التي رفعتها عيون المخابرات الحربية المصرية بنصوصها إلى وزارة الحربية المصرية، كانت بصيغة واحدة ولا يتغير منها إلا اسم المرسل وعنوانه، الأمر الذي يشير إلى العبث بإرادة الفلسطينيين سواء بتزييف العرائض أو بالضغط من أجل استكتاب معظمها(٨٤). وبدراسة عدد من هذه البرقيات وعرائض التأييد والمبايعة التي رفعها بنصوصها مدير المخابرات الحربية المصرية إلى مدير إدارة شئون فلسطين وإلى قصر عابدين، اتضح أن جميعها كانت تريد أن تنقل إلى مصر والحكومات العربية والجامعة العربية، أفكار الملك عبد الله ورؤيته وموقفه من حكومة عموم فلسطين ومن أي حكومة فلسطينية، ويمكن اختزال ما ورد في تلك العرائض فيما يلي:

أولاً: مبايعة "صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم بيعة صادقة وتعاهده على الولاء له..".

ثانياً: استنكار أي محاولة لتشكيل حكومة فلسطينية في القسم العربي من فلسطين.

ثالثاً: اعتبار أي محاولة لتشكيل حكومة فلسطينية، دسيسة يهودية هدفها سلب البقية الباقية من فلسطين(٨٥).

وربما تجدر الإشارة إلى أن الجامعة العربية رفضت قرارات مؤتمر أريحا، واعتبرتها لا تمثل إرادة الشعب الفلسطيني، وأن مصر هاجمت بعنف هذا المؤتمر، ووصفت الصحافة المصرية اتجاه الملك عبد الله لضم ما بقي من فلسطين إلى إمارته بأنه اتجاه خطير فيه تهديد للوحدة العربية، وفيه تمزيق لفلسطين بل وللدولة العربية المرسومة بقرار التقسيم(٨٦). وكانت مصر قد أعلنت من قبل انحيازها لفكرة الحكومة الفلسطينية، لأن ظهور مثل هذه الحكومة الوطنية سيضع العالم أمام أمر واقع يتفق وقرارات الجامعة العربية بعدم الاعتراف بالدولة اليهودية(٨٧). ولقد أصدرت جماعة كبار العلماء بالأزهر بياناً أكدت فيه أن "مؤتمر أريحا تمثيل خيالي وليد إكراه لمن مسهم الضر والبأساء، ولا يعبر عن رأي العرب والدول الغربية"(٨٨). ولقد رد الملك عبد الله بعنف أيضاً على الحملة المصرية الشرسة، وألمح من طرف خفي إلى الفضائح الجنسية للأسرة المالكة المصرية، كما لعب على وتر العلاقات المصرية السودانية، حيث أرسل رسالة لا تخلو من دلالة إلى عبد الرحمن المهدي زعيم حزب الأمة السوداني المعارض للوحدة مع مصر(٨٩). ووصلت العلاقات المصرية الأردنية إلى الحضيض عندما سقطت بعض القنابل من طائرة مجهولة بالقرب من قصر الشونة، وأتهم الملك عبد الله مصر بمحاولة اغتياله، ولم يكن هذا صحيحاً على الإطلاق، واتضح بعد ذلك إن إسرائيل وراء ذلك(٩٠).

وكما هاجمت الصحافة المصرية مؤتمر أريحا وسياسة الملك عبد الله، هاجمت الصحافة السورية المؤتمر، واعتبرته استلاباً للإرادة الفلسطينية(٩١). ونفس الشيء فعلته العراق، بل إن الحكومة العراقية أرسلت وفداً رسمياً للأردن لإقناع الملك عبد الله بالتريث قبل تنفيذ مشروع الضم، وتأجيل تنفيذ قرارات مؤتمر أريحا عاماً ونصف العام انتظاراً لنضوج الظروف المواتية للضم(٩٢). لكن الملك استمر في حملته العنيفة كرد فعل على سياسة مصر، وهدد رئيس الوزراء الأردني "توفيق أبو الهدى" بانسحاب الأردن من جامعة الدول العربية(٩٣). وفي نفس الوقت انشغلت مصر بمراقبة تحركات الملك عبد الله عن كثب(٩٤).

وربما تجدر الإشارة إلى أن أعداد حكومة عموم فلسطين، من رموز الحركة الوطنية الفلسطينية، الذين أيدوا مؤتمر أريحا، فكانوا يتصورون أن فشل الحكومة التي أعلن عنها في غزة سيؤدي حتماً إلى الاحتلال الصهيوني لما تبقى من فلسطين، ولذلك رأوا أن عملية الضم للأردن فيها محافظة على ما تبقى من فلسطين(٩٥). إلا أنه يضعف هذا التصور أن عملية الوحدة التي أعلن عنها الأردن كان هدفها الحقيقي إلحاق أو ابتلاع شرق فلسطين للأردن، وأنه لم يُطرح في مؤتمر أريحا أو في أي مؤتمر آخر فكرة الاتحاد الفيدرالي أو الكونفدرالي الذي

يحفظ لفلسطين ذاتيها وأسمها، ويفند هذا الرأي أيضاً مطاردة الملك عبد الله وحكومته وأعوانه لحكومة عموم فلسطين والحيلولة دون تفعيل دورها على المستوى الفلسطيني أو العربي أو الدولي بدلاً من التنسيق والتعاون معها لتحقيق الوحدة[٩٦].

على أية حال، فرغم المعارضة السابقة لقرارات مؤتمر أريحا، تابعت الحكومة الأردنية تنفيذ سياستها، فصعد الملك هجومه ضد الحكومة الوليدة، فأخذ يحاربها في الأمم المتحدة[٩٧]. كما عقد مؤتمرين جديدين لتأكيد قرارات مؤتمر أريحا، أولهما في رام الله في السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٤٨ في قاعة سينما دنيا، وشهده الملك عبد الله وانتهى بتأييد قرارات مؤتمر أريحا، وثانيهما عُقد في نابلس في الثامن والعشرين من يناير ١٩٤٩ في دار البلدية، وانتهى بتشكيل وفد من بعض أعضائه، سافر لمقابلة الملك عبد الله وأبلغه بالموافقة على الوحدة الفلسطينية الأردنية ومبايعته ملكاً دستورياً[٩٨]. كما استمرت عملية استكتاب المواطنين الفلسطينيين لعرائض التأييد والمبايعة للملك عبد الله[٩٩].

ولقد لاحظ المراقبون أن الملك عبد الله كان الوحيد من بين الحكام والملوك العرب سنة ١٩٤٨ الذي يعرف ما يريده من فلسطين، وكانت حركته السياسية والدبلوماسية تخدم آماله ومطامعه[١٠٠]. لذا نجحت سياسته في تحقيق ما يريد، حيث قامت السلطة الأردنية في شهر مايو ١٩٤٩ بإجراء تعديل وزاري وذلك بإدخال بعض الشخصيات الفلسطينية في وزارة "توفيق أبو الهدى"، وفي الحادي عشر من إبريل ١٩٥٠ جرت الانتخابات النيابية لتشكيل مجلس أمة موحد أردني – فلسطيني، وفي اليوم التالي شكلت وزارة جديدة برئاسة "سعيد المفتي" دخلتها بعض العناصر الفلسطينية الموالية للملك، وفي يوم ٢٠ إبريل ١٩٥٠ أعلنت نتائج الانتخابات ثم افتتحت الدورة فوق العادية لمجلس الأمة الأردني بعد أربعة أيام، وعندما ألقى الملك خطاب العرش طرح مشروع الوحدة بين الضفتين وأقره المجلس في الحال[١٠١].

ولقد استنكرت الهيئة العربية العليا القرار، واعتبرته "فصل من فصول المأساة الاستعمارية التي هدفت في الحقيقة إلى محو اسم فلسطين العربية من الوجود.."[١٠٢]. ورفعت حكومة عموم فلسطين مذكرة إلى جامعة الدول العربية طالبت فيها "بتأكيد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية للجامعة بإجماع الدول الأعضاء يوم ١٢ إبريل ١٩٤٨، الذي نص على أن دخول الجيوش العربية لإنقاذ فلسطين، يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون[١٠٣].

وبالفعل اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الخامس عشر من مايو ١٩٥٠ بناء على طلب الحكومة المصرية، وقررت فصل الأردن من الجامعة، وذلك لإخلاله بميثاق الجامعة[١٠٤].

إلا أن الوساطات التي تمت بشأن إجراء مصالحة بين الأردن والجامعة، نجحت وعقد مجلس الجامعة اجتماعاً يوم ١٢ يونيو ١٩٥٠ لحسم الخلاف، وانتهى الاجتماع بتوصيل اللجنة السياسية إلى صيغة قرار توفيقي أرضى جميع الأطراف جاء فيه "أن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني إليها إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها. على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل في شأنه ما تقرره دول الجامعة الأخرى، وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التي سعت إليها الدول العربية في قراراتها الرامية إلى حفظ كيان فلسطين[١٠٥].

وهكذا عاد الأردن إلى جامعة الدول العربية، واختفت الأصوات المعارضة للضم، ونجحت الإجراءات التي قامت بها الحكومة الأردنية لتفريغ حكومة عموم فلسطين من محتواها السياسي، وتمت عملية الضم وبدأت رحلة معاناة للفلسطينيين بعد استلاب الأردن للأجزاء الباقية من فلسطين وما أعقبه من الاستلاب السياسي للشخصية الوطنية الفلسطينية[١٠٦].

* * *

وبديهي أن هناك عوامل أخرى كثيرة ساعدت على تهميش حكومة عموم فلسطين وإضعافها، إلا أن موقف الملك عبد الله – كما رأينا– كان أساسياً وفاعلاً في تحجيم الحكومة الفلسطينية الوليدة وشل حركتها السياسية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي المصادر التي استمد منها ملك الأردن قوته إبان مطاردته لحكومة عموم فلسطين؟ وما هو موقف الغرب من سياساته في مواجهة الحلم الفلسطيني بظهور الدولة الفلسطينية المستقلة؟

ومع أن الإجابة على الشق الثاني من السؤال تتجاوز حدود هذه الدراسة، التي اهتمت أساساً برصد وتحليل مواقف الملك عبد الله من حكومة عموم فلسطين، إلا أنها تساعد في إلقاء الضوء على أهم مصادر قوة السياسة الأردنية.

إلا أنه قبل إلقاء الضوء على معالم السياسة البريطانية والأمريكية الداعمة للملك عبد الله في مواجهة حكومة عموم فلسطين، فإنه تجدر الإشارة إلى أن ملك الأردن امتلك معطيات أخرى، ساعدته على حجب أي مظهر من مظاهر السيادة للحكومة الفلسطينية، من ذلك سيطرت القوات الأردنية على أقسام واسعة من الأراضي الفلسطينية أثناء وبعد انتهاء حرب فلسطين ١٩٤٨- ١٩٤٩، ونجاح النظام الأردني في تسوية الأمور مع الحكومة العراقية ودفعها إلى سحب القوات العراقية التي كانت تسيطر على بعض الأجزاء من فلسطين(١٠٧). وكذا نجاحه في تحقيق تسوية أخرى مع الحكومة المصرية بشأن القوات المصرية التي كانت متواجدة في قطاع الخليل – بيت لحم(١٠٨). يضاف إلى ذلك أن التواجد والسيطرة الفعلية الأردنية على الأراضي الفلسطينية ساعدت النظام الأردني من ناحية، على الحشد والتعبئة الشعبية الفلسطينية – طوعاً أو كرهاً- ضد حكومة عموم فلسطين، ومن ناحية أخرى ساعدت الإمكانات المالية والإعلانية والعسكرية التي توفرت للأردن، ولم تتوفر بالطبع للحكومة الفلسطينية الوليدة، في تطويق أي تأثير للحكومة، كما ساعدت في عقد المؤتمرات المضادة لإضفاء الشرعية على الموقف الأردني(١٠٩). وبهذا الصدد أيضاً استفادت الحكومة الأردنية من الانقسام الفلسطيني على المستويين القيادي والشعبي تجاه فكرة الحكومة الفلسطينية، وتجاه توجهات وسياسات ملك الأردن(١١٠). كما نجحت في ممارسة الضغوط على الجامعة العربية والدول العربية تهديدها بالانسحاب من الجامعة العربية، ويسحب قوات الفيلق العربي من فلسطين وتركها نهباً لليهود(١١١).

إلا أن الدعم والمساندة البريطانية والأمريكية للملك عبد الله، فضلاً عن النتائج التي أسفرت عنها المباحثات والاتفاقات السرية بين الملك واليهود قبل وإبان حرب ١٩٤٨، تعد أهم مصادر القوة الداعمة للنظام الأردني في مطاردته لحكومة عموم فلسطين.

* * *

لقد تواكبت لحظة ميلاد حكومة عموم فلسطين، مع موقف دولي عازف عن تأييد إعلان الدولة الفلسطينية كما نص عليها قرار التقسيم، وكان معنى هذا استقبال الغرب لحكومة تعلن نفسها لعموم فلسطين بقسميها العربي والذي احتله اليهود، استقبالاً فاتراً ورافضاً ومقاوماً(١١٢).

على الرغم من أن بريطانيا كانت على يقين من أن حكومة عموم فلسطين، ولدت ميته وأنها ستتلاشى من تلقاء نفسها، لأنها قامت على أطلال الصراعات العربية – العربية[١١٣]. إلا أنها اتخذت وفقاً لما جاء في وثائق الخارجية البريطانية قرارها الفوري بمعارضتها والعمل على انتزاعها من الساحة الدولية[١١٤]. وتذرعت بحجة مؤداها أن إعلان قيام حكومة لعموم فلسطين سوف يدفع اليهود حتماً إلى تجاوز قرار التقسيم والإعلان عن قيام حكومة يهودية مقابلة لكل فلسطين[١١٥]. وأن الدولة الفلسطينية ستصبح بؤرة للتعصب الدولي، الأمر الذي سيثير المشاكل والاضطرابات ويضر بالمصالح البريطانية في الشرق الأوسط، فضلاً عن أن هذا الاضطراب سيزيد من فرص التسلل والتأثير الشيوعي في المنطقة[١١٦]. وروجت الدبلوماسية البريطانية أيضاً لفكرة فحواها: "أن الحكومة الفلسطينية لن يكون بمقدورها الاكتفاء الذاتي، وبالتالي لن تستطيع مقاومة التغلغل الصهيوني في الأجزاء الباقية من فلسطين"[١١٧].

ولعله من المعروف أن بريطانيا – الدولة المنتدبة على فلسطين المنكوبة – تركتها يوم ١٥ مايو ١٩٤٨، بدون أي جهاز قيادي، كان بوسعه أن يعمل كحكومة فلسطينية تضمن الأمن والاستقرار لعرب فلسطين، كما أنها لم تتعامل مع اللجنة العربية العليا ١٩٣٦-١٩٤٦[١١٨]. ورغم اعترافها بالهيئة العربية العليا لفلسطين إلا أنها عملت على تحجيم الحركة السياسية لرجلها الأول "المفتي محمد أمين الحسيني"[١١٩]. بل أنها احتجت على الجامعة العربية بسبب اتجاهها إلى تنظيم وتدريب أبناء فلسطين، وتأهيلهم لتكوين قوة عسكرية تساهم في الدفاع عن بلدهم وتكون نواة لجيش فلسطين المستقلة فيما بعد، وزعمت أن هذا الإجراء عمل غير ودي وتحد للسلطات البريطانية المنتدبة والتي لم تنسحب بعد من فلسطين[١٢٠]. في الوقت الذي تغاضت فيه عن تشكيل اليهود لقوات عسكرية متنامية عدداً وعدة في الأراضي الفلسطينية[١٢١].

وبغض النظر عن زعامة المفتي أو غيره، فإن السياسة البريطانية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، وقبل وبعد الإعلان عن قيام حكومة عموم فلسطين، تزعمت المعارضة الدولية لتشكيل أي حكومة فلسطينية يساندها العرب، وثمة مؤشرات كثيرة على ثبات هذا المبدأ في السياسة البريطانية[١٢٢].

ولقد أفصحت الخارجية البريطانية عن جوهر السياسة البريطانية تجاه فكرة إقامة الحكومة الفلسطينية في رسالة إلى السفير البريطاني في القاهرة يوم ٢٨ أغسطس ١٩٤٨،

أي قبل الإعلان عن حكومة عموم فلسطين بشهر تقريباً، عندما أبلغته عن اتجاهها إلى تأييد فكرة ضم الأجزاء العربية الباقية من فلسطين إلى إمارة شرق الأردن، بحجة أن هذه الأجزاء لا تشكل وحدة إدارية أو اقتصادية قابلة للحياة أو الاستمرار وحدها[١٢٣].

وفي نفس البرقية أكدت الحكومة البريطانية لسفيرها أنها ستفاتح الدول العربية بخطتها هذه حوالي منتصف سبتمبر ١٩٤٨، أي قبل الإعلان عن قيام حكومة عموم فلسطين بسبعة أيام فقط[١٢٤].

لذا مالت إنجلترا سراً ثم علانية إلى مساندة الملك عبد الله، ودعم سياساته[١٢٥] رغم الصورة التي رسمت له في الدوائر الدبلوماسية والسياسية في انجلترا، على أنه إنسان بغيض هدفه الوحيد وضع أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية تحت سيطرته[١٢٦].

ومع ذلك كانت بريطانيا ترى أن خضوع ما تركه اليهود من أراضي فلسطينية تحت قبضة ملك الأردن سيحقق شيئاً من الهدوء والاستقرار النسبي في المنطقة[١٢٧]. ومن هنا سمحت سلطة الانتداب البريطانية لرجال الملك عبد الله بالحركة والدعوة له ولسياساته الرامية إلى ضم ما تبقى من فلسطين إلى الأردن، كما أوعزت لبعض من رموز ووجهاء فلسطين الموالين لها بإيثار طلب الحماية من الجيش الأردني، وأن يطعنوا بحق رجال الحركة الوطنية الفلسطينية، ويروجوا لعدم جدوى المقاومة والكف عنها[١٢٨].

ومن ناحية أخرى، أرسلت الخارجية البريطانية إلى جميع سفرائها وممثليها في العواصم العربية بعد عدة أيام من إعلان حكومة عموم فلسطين، وتحديداً في الثاني من أكتوبر ١٩٤٨، تعميماً شهيراً إلى جميع سفرائها وممثليها في العواصم العربية، طالبتهم بأن يبذلوا كل ما في وسعهم لإقناع الحكومات العربية بعدم الاعتراف بتلك الحكومة باعتبارها "خطوة تفتقر إلى الحكمة والتوقيت المناسب ولا تخدم سوى مصالح المفتي.."[١٢٩].

وبعد عشرة أيام طلبت الخارجية البريطانية من سفيرها في الأردن، بأن ينصح الملك عبد الله بألا يسحب جيشه من فلسطين، وألا يخرج من الجامعة العربية، وأن ينتظر قرار الأمم المتحدة، وأن يبلغه أن الأردن لن تتعرض لهجوم من أي دولة عربية، وأن بريطانيا ملتزمة بمعاهدتها معها[١٣٠]. وبعد ثلاثة أيام، لخص السفير البريطاني في القاهرة من جديد رأي الحكومة البريطانية في حكومة عموم فلسطين بأنها ولدت ميتة ومن الصعب أن تعيش. لأنها لا تملك مالاً، وتحتاج إلى قرض بقيمة ٢٠ مليون جنيه حسب تصريح وزير ماليتها"[١٣١] واستبعد السفير أن "تساعد العراق الحكومة الفلسطينية لأنها

مفلسة، كما استبعد مساعدة مصر، لأنها تحس بالعبء المالي أيضاً، بل أنها تفكر في سحب جيشها من فلسطين عندما تسنح الفرصة، خاصة بعدما ورد في بعض التقارير وما يتناقله بعض الناس من أن ولاء صغار الضباط لنظام فاروق أخذ يتناقص"(١٣٢). وبعد سبعة أيام أبرقت الخارجية البريطانية إلى "توفيق أبو الهدى" رئيس وزراء الأردن تؤكد له: "أن الحكومة البريطانية لم تعتقد قط أن إنشاء حكومة منفصلة لعرب فلسطين أمر مفيد، وأنها أبلغت هذا الرأي إلى حكومتي مصر والسعودية(١٣٣).

ولقد تركزت بالضغوط الدبلوماسية البريطانية على مصر والعراق، ووصل الأمر بالسفير البريطاني في العراق أن لفت نظر رئيس الوزراء العراقي بشيء لم يخل من العنف والاستخفاف إلى أن العرب لا يفهمون حقيقة ما يحدث في فلسطين: "الأحداث تسبقكم دائماً وفلسطين الآن أرض مقسمة، ولن يفيد إنشاء حكومة عموم فلسطين إلا اليهود.."(١٣٤).

ويعد موقف بريطانيا من السياسة العراقية تجاه القضية الفلسطينية وإعلان حكومة عموم فلسطين، مثالاً واضحاً على الضغوط التي مارستها بريطانيا وعلى تحريضها الصريح للعواصم العربية على معارضة حكومة عموم فلسطين، حيث كان من رأي رئيس الوزراء العراقي تأييد حكومة عموم فلسطين، ونصح بذلك الملك عبد الله ملك الأردن مؤكداً له أن الحكومة ستسقط في النهاية(١٣٥) إلا أن بريطانيا تدخلت وضغطت على الوصي على العرش العراقي "الأمير عبد الإله" ورئيس وزرائه "فراج الباججي" وأقنعتهم بخطورة الانضمام للسياسة المصرية ومجاراتها في تشجيع المفتي وحكومة عموم فلسطين، وألمحت بشيء لا يخلو من التهديد إلى الوصي على العرش، بالمخاطر المحدقة التي سيتعرض لها البيت الهاشمي في بغداد وعمان بسبب مجاراة السياسة المصرية، وأن عليه ألا يترك ملك الأردن الهاشمي يواجه الضغوط العربية منفرداً، ولقد نجحت تلك الضغوط في النهاية في دفع العراق إلى التراجع نهائياً عن تأييد حكومة عموم فلسطين، وحدث نفس الشيء مع مصر(١٣٦). فبعد مؤتمر أريحا ومعارضة مصر له واحتقان الأجواء العربية ضد الملك عبد الله، سعت الدبلوماسية البريطانية إلى تهدئة تلك الأجواء وعملت على تحقيق مصالحة بين الأردن ومصر(١٣٧).

وربما تجدر ملاحظة أن انجلترا كانت تؤيد الملك عبد الله، لكن ليس إلى الحد الذي يتعجرف فيه ويطغي ويفسد علاقتها ببقية الدول العربية، لذا لوحظ أنها تراجعت خطوة إلى الخلف بعد مؤتمر أريحا وما صحبه من جدل عربي، خاصة أن هذا الجدل طال

مساندتها لملك الأردن، تلك المساندة التي أغضبت كثيرين في العالم العربي[١٣٨] لذا حثت انجلترا الملك عبد الله على ضرورة الاتصال بملك مصر والتودد له، وإزالة الغبار من سماء العلاقات المصرية- الأردنية قبل خطوة الضم، لأنه بدون نجاحه في تحقيق مصالحه مع مصر لن يستطيع تحقيق هدفه[١٣٩] وفي نفس الوقت لفتت نظر رئيس الوزراء الأردني إلى أهمية اختيار الوقت المناسب قبل تحقيق الوحدة الفلسطينية الأردنية[١٤٠] ومع أن الملك عبد الله كان يرى أنه لا فائدة من الاتصال بمصر لأنها وراء حكومة عموم فلسطين، ورغم أنه كان يتخوف من أن تعلن مصر الاتصال وتزيد من كيل الاتهامات للأردن، إلا أن الاتصال تم كما سنرى[١٤١].

ومن ناحية أخرى، حثت مصر وبقية الدول العربية على عدم الإصرار على إخراج الأردن من الجامعة العربية والبحث عن تسوية لخلافاتها مع الأردن[١٤٢].

ولم تكتف الدبلوماسية البريطانية بالتحريض ضد فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة وحكومة عموم فلسطين في الأوساط العربية، بل أشاعت موقفها ذاك في الأمم المتحدة، إبان انعقاد دورتها في خريف ١٩٤٨، والتي كان إنشاء حكومة عموم فلسطين أحد أهم دوافع الإعلان عنها.. وانعكس الموقف البريطاني المقاوم للحكومة الفلسطينية على أية حال على المساندة أو حتى الإقبال والتوجه الدولي نحوها[١٤٣].

وفي نفس الوقت كانت انجلترا تدفع الوسيط الدولي "برنادوت" دفعاً ليضع حلاً ينسجم ورؤيتها لمصير الأقسام التي لم تقع في قبضة اليهود، وذلك بأن يوصي بضمها إلى شرق الأردن، ولقد اعترف برنادوت بأنه أدرك قبل أن يضع تقريره الذي أوصى فيه بضم الأجزاء الباقية من فلسطين إلى شرق الأردن، بأن البريطانيين كانوا يريدون منه تعديل مشروع التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة على نحو يرضي الملك عبد الله، كما اعترف بأنه فهم أن انجلترا أرادت تقوية الملك عبد الله ليصبح زعيماً لكل العرب، وأنه بضم النقب إلى ملك الأردن يتم عزل مصر وأبعادها عن فلسطين، وضمان ضفة السويس الشرقية فضلاً عن زعزعة الفكرة العربية[١٤٤].

وبديهي أن تعلن بعد ذلك بريطانيا تأييدها التام لما جاء في تقرير برنادوت[١٤٥] وعندما أعلنت الأردن رسمياً ضم الضفة الغربية، أعلن وزير الدولة للشئون الخارجية يوم ٢٧ إبريل ١٩٥٠ الاعتراف بتلك الخطوة: "فالحكومة البريطانية عندما تلقت تبليغاً رسمياً من المملكة الأردنية الهاشمية باتخاذ هذه المملكة مع ذلك الجزء الذي تحتله الأردن

وتشرف عليه، قررت الاعتراف رسمياً بهذا الاتحاد، وتنتهز الفرصة لتعلن أنها تعد أحكام معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا والأردن في سنة ١٩٤٨، سارية على جميع الأراضي التي يضمها الاتحاد.."[١٤٦].

* * *

ومن ناحية أخرى كان الموقف الأمريكي من حكومة عموم فلسطين أحد مصادر قوة الملك عبد الله في مواجهته مع الحكومة الفلسطينية الوليدة.

كانت التقارير التي رفعت من السفارة الأمريكية في عمان والقاهرة إلى الخارجية الأمريكية قد أشارت إلى أن حكومة عموم فلسطين أسست في غزة تحت رعاية مصر، وأنها تكونت لهدف أساسي هو معارضة الملك عبد الله، والوقوف أمام أطماعه ورغبته المحمومة في ضم فلسطين إلى الأردن، كما أشارت إلى أن الفلسطينيين الذين أقاموا الحكومة مصممون على مقاومة المد الصهيوني[١٤٧]. وأنه قد قامت تظاهرات في غزة مؤيدة لهذه الحكومة، كما وقفت تصادمات بين العناصر المؤيدة للحكومة والعناصر الموالية لأمارة شرق الأردن، وأن الحكومة حصلت على الشرعية القانونية من الجامعة العربية[١٤٨].

وبعد ذلك أرسل رئيس حكومة عموم فلسطين "أحمد حلمي عبد الباقي" رسالة إلى السفير الأمريكي في القاهرة أخبره فيها أن عرب فلسطين، أصحاب البلد الأصليين الذين يكونون الغالبية العظمى من سكانها هم الذين صمموا على إعلان حكومة عموم فلسطين[١٤٩]. وأن الحكومة تستمد شرعيتها من مجلس تمثيلي منتخب، وأنها ستعمل على حماية الأقليات كما ستحمي الأماكن المقدسة، ولن تنهج سياسة متعصبة، كما أبلغه في نهاية رسالته رغبة حكومته في إقامة علاقات حسنة وتعاون مثمر مع الولايات المتحدة الأمريكية[١٥٠].

ولقد تجاهلت الولايات المتحدة الأمريكية رسالة رئيس حكومة عموم فلسطين، ويكمن سبب التجاهل في أن سياسات الولايات المتحدة من فكرة الدولة الفلسطينية كانت قد قررت سلفاً قبل إعلان قيام إسرائيل وقبل اندلاع حرب ١٩٤٨ وقبل إعلان قيام حكومة عموم فلسطين، وكانت مسألة تقسيم فلسطين بين الملك عبد الله والوكالة اليهودية مقبولة تماما في أوساط السياسة الأمريكية وبخاصة على المستوى الرئاسي[١٥١]. يتضح هذا بجلاء من

الوثائق الأمريكية بعد إعلان قيام حكومة عموم فلسطين وقبلها، حيث ورد في مذكرة أعدها "جون هورنر" مستشار بعثة الولايات المتحدة الأمريكية، في الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول قضية فلسطين إبريل ١٩٤٨[١٥٢] أن اقتراح قيام مملكة شرق الأردن بضم الجزء الغربي من فلسطين حسب خطة التقسيم له فوائد عديدة هي:

- أن هذا الضم سيكون مقبولاً من الوكالة اليهودية.
- أن الملك عبد الله سيقبل ويرحب به.
- أنه لا يتعارض مبدئياً مع قرار الجمعية العامة للتقسيم الصادر يوم ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧.
- أنه يقدم حلاً دائماً نسبياً للمشكلة الفلسطينية.
- أنه سيخلق دولة يمكن الاعتماد عليها مكونة من شرق الأردن والجزء العربي من فلسطين.
- أن ظهور هذه الدولة سيساعد على تصفية المفتي وأتباعه.
- والأكثر أهمية أنها ستمثل اعترافاً بالحقيقة التي لا يمكن نكرانها وهي أن دولة صهيونية قائمة حالياً في فلسطين[١٥٣].

ولم يكتف "هورنر" بتوضيح الفوائد – من وجهة نظر السياسة الأمريكية – لقيام الأردن بضم الجزء الغربي من فلسطين، بل رسم خطة لتنفيذ عملية الضم، وذلك بأن تقوم قوات شرق الأردن بالدخول إلى الأجزاء العربية التي لم يحتلها اليهود من فلسطين، ويقدم اقتراحاً للأمم المتحدة للموافقة على ضمها لشرق الأردن، ثم تؤمن الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما قبول المنظمة الدولية بهذا الضم[١٥٤]. ليس فقط بل إن "هورنر" اقترح أيضاً إجراء تبادل للسكان بين شرق الأردن والدولة اليهودية مثل الذي حدث بين تركيا واليونان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فيتم نقل العرب الفلسطينيين من الجزء الذي احتلته الدولة الصهيونية إلى شرق الأردن، كما أوصى بضرورة تقديم مساعدة مالية كبيرة لإعادة توطين الفلسطينيين، وخلص هورنر إلى أنه بهذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات المكملة، يمكن إقامة دولتين اثنتين تجد أن أساسهما القانوني في الاتفاق بينهما، وبالنسبة للقدس اقترح تقاسمها بين الأردن والدولة اليهودية، وإذا تعذر ذلك يمكن تدويلها[١٥٥].

وبعد أسبوع من مذكرة "هورنر" قدم نائب وزير الخارجية الأمريكي "لوفيت" تقريراً في حضور الرئيس "ترومان" ووزير الدفاع والخارجية الأمريكيين حول التطورات المحتملة في فلسطين أوضح فيها أن التقسيم أصبح الآن واقع قائم، وأن هناك محادثات تجري بين الملك عبد الله والوكالة اليهودية لاقتسام فلسطين بينهما(١٥٦).

وبعد يوم واحد من الإعلان عن قيام حكومة عموم فلسطين، رفع السفير الأمريكي في عمان، تحديداً يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٤٨ تقريراً أشار فيه إلى أنه يجب على الولايات المتحدة أن تنظر بعين الاعتبار إلى كل من شرق الأردن وإسرائيل، وتجاهل بذلك حكومة عموم فلسطين، كما أشار إلى ضرورة التمهيد لضم بقايا فلسطين إلى شرق الأردن(١٥٧).

وفي نفس اليوم أخذت الدبلوماسية الأمريكية تروج في العواصم العربية وتضغط على الحكومات العربية لقبول تقرير برنادوت، وكان هناك اعتقاداً شائعاً في الدوائر السياسية والدبلوماسية الأمريكية: "بأن الضعف العربي الراهن عسكرياً وسياسياً سيدفعهم إلى قبول تقرير الوسيط الدولي، وأنهم لن يجدوا بديلاً مناسباً له.."(١٥٨). ولقد كان النشاط الدبلوماسي الأمريكي المؤيد لتقرير برنادوت، مؤشراً جديداً على تجاهل حكومة عموم فلسطين.

والحقيقة أن هذا التجاهل، جاء متسقاً تماماً مع سياسة الولايات المتحدة المنحازة لليهود على حساب شعب فلسطين، ولعله من نافلة القول، الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بدور حيوي ورئيسي في مساندة الحركة الصهيونية، وأن الاعتراف المبكر للرئيس الأمريكي ترومان بدولة إسرائيل هو الذي وضعها بشكل ثابت على الخريطة السياسية للعالم، فضلاً عن دعمها بالمال والسلاح. ودعمها بشكل قوي للحصول على عضوية الأمم المتحدة(١٥٩).

وربما تجدر الإشارة إلى أن الملك عبد الله حاول من ناحيته مغازلة الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما أدرك أنها هي التي تقدم الدعم الرئيسي لليهود، لذا نقل وجهة نظره إلى السفير الأمريكي في الأردن، وطلب منه أن ينقلها إلى الرئيس "ترومان" وإلى اليهود أيضاً في بعض الأحيان، كما أنه أرسل رئيس وزرائه السابق "سمير الرفاعي" إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وحمله رسالة شخصية إلى الرئيس الأمريكي، وكانت تلك الزيارة تستهدف دفع الرئيس ترومان إلى الاعتراف بالأردن والعمل على كبح جماح اليهود(١٦٠).

ولقد حملت تقارير السفير الأمريكي في عمان، الكثير عن الملك عبد الله وعن العقبات التي تقف أمام خطوة الضم، فالملك حسب ما ذكره بنفسه للسفير يوم ٢٤ سبتمبر محاط

بالأعداء من سوريا ولبنان ومصر وإلى حد ما من العراق، وأن هذه العناصر تعمل وتخطط لتحطيمه وتحطيم إمارة شرق الأردن[١٦١]. وأنها تنتقد أي خطوة يقوم بها ويصفونها بأنها خارجة عن الاجتماع العربي، وحسب ما ذكره السفير لحكومته فإن الملك تسيطر عليه رغبة محمومة في أن يستولي على الجزء العربي من فلسطين، وأنه معروف عنه معارضته للاستمرار في الحرب، وموقفه الشخصي من اليهود في الماضي والحاضر معروف أيضاً، وارتباطه وبتبعيته الشديدة جداً لانجلترا يجب أن تؤخذ في الحسبان[١٦٢].

على أية حال أدت المقدمات السابقة إلى استمرار التجاهل الأمريكي لفكرة الحكم الذاتي الفلسطيني، فبعد عام من تشكيل حكومة عموم فلسطين، وتحديداً يوم ١٧ أكتوبر ١٩٤٩، ورد في تقرير لمجلس الأمن القومي الأمريكي مرفوع إلى الرئيس ترومان: "أن الرفض العربي لقرار التقسيم، أدى إلى عدم تشكيل حكومة للجزء العربي من فلسطين.."[١٦٣]. وكأن حكومة عموم فلسطين لم تعلن يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨.

ومع أن تجاهل الولايات المتحدة لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة كان بمثابة أكبر دعم للملك عبد الله، إلا أن الولايات المتحدة لم تكتف بذلك، فسرعان ما تجاوبت مع خطوة الأردن بإكمال عملية ضم شرق فلسطين في إبريل ١٩٥٠، وأعلنت من جانبها أن تلك الخطوة تعد سبيلاً إلى الاستقرار في الشرق الأوسط، وأصدرت التعليمات لسفرائها في العواصم العربية بالتدخل لحمل الدول العربية على العدول عن نبذ شرق الأردن وطرده من جامعة الدول العربية[١٦٤].

وفي الخامس والعشرين من مايو ١٩٥٠ سارعت كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ومعهما فرنسا بإصدار التصريح الثلاثي الذي قضى بحماية حدود إسرائيل القائمة، وتحولت القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين، ومشكلات حدود بين الدول العربية وإسرائيل[١٦٥].

* * *

كان الاتصال والتفاوض مع اليهود أحد الطرق التي سلكها الملك عبد الله لتدعيم مركزه في مواجهة فكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفي مواجهة الضغوط السياسية التي تعرض لها من الدول العربية وعلى رأسها مصر.

والثابت سواء من خلال ما عرضه التل في مذكراته، أو من خلال المصادر الإسرائيلية، وكذا من خلال الوثائق البريطانية والأمريكية، أن الملك عبد الله كان على علاقة مباشرة وغير مباشرة بالوكالة اليهودية قبل وبعد إعلان حكومة عموم فلسطين. وأنه بعد اعترافه بمشروع التقسيم وتصميمه على ضم الجزء المخصص للعرب في المشروع، شرع في أن يقيم علاقات سلام وصداقة مع الدولة اليهودية حتى قبل إعلانها، وأظهر في مناسبات كثيرة لليهود، استخفافه بباقي الدول العربية، بل أنه تطوع بإبلاغهم بأنه لا قيمة حقيقية للتهديدات التي تصدر عن الدول العربية(١٦٦).

ففي ١٧ يناير ١٩٤٨ طلب من الوكالة اليهودية أن تساعده في الحصول على دعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وفوضها في إبلاغ الولايات المتحدة باسمه، إنه موافق على تقسيم فلسطين ومستعد للعمل على تهدئة البلاد، وأنه لا يريد أن يكون مرتبطاً بالإنجليز وحدهم(١٦٧) وجاء رد بن جوريون على الملك رداً إيجابياً، حيث أبلغه أنه سيحظى بتأييد اليهود وأنهم سيساعدونه في الحصول على قرض لتطوير دولته، ليس فقط بل أنهم سيعطونه من أموال الدولة اليهودية(١٦٨).

ولقد اجتمع الملك بنفسه يوم ١٢ إبريل ١٩٤٨، أي قبل إعلان قيام إسرائيل بشهر تقريباً مع موشي شيرتوك، واتفق معه على قبوله لقرار التقسيم بل وسعيه لتنفيذه، إلا أنه على ما يبدو أن هذا الاجتماع لم يضع النقاط على الحروف(١٦٩). لذا جرى اجتماع آخر مباشر بين الملك وجولدامائير، ممثلة الدائرة السياسية بالوكالة اليهودية بعد شهر وقبل ساعات من اقتراب الجيوش العربية من حدود فلسطين، وفي هذا الاجتماع نقلت جولدامائير مقترحات الوكالة اليهودية إلى الملك عبد الله، وكانت على النحو التالي:

- أن يعلن الملك، الصلح مع اليهود، ولا يبعث بجيشه إلى فلسطين بالمرة.
- أن يرسل والياً عنه ويحكم بنفسه القسم العربي من فلسطين حسب قرار التقسيم.
- أن تقبل الوكالة اليهودية في مقابل ذلك ضم القسم العربي من فلسطين إلى التاج الهاشمي(١٧٠).

ولقد رفض الملك عبد الله، قبول الشرط الأول، وكان من رأيه أن ذلك يظهره بمظهر الخارج عن الإجماع العربي، لكنه تعهد بألا يحدث صدام بين جيشه وبين الجيش اليهودي، وأن يقف الجيشان في الحدود التي رسمها التقسيم، ولقد انتهى الاجتماع بقبول جولدا مائير لرأي الملك، وأخذت عليه العهد بذلك(١٧١).

وبعد إعلان الدولة اليهودية والتطورات التي أعقبت دخول العرب حرب ١٩٤٨، لجأ الملك عبد الله، إلى الولايات المتحدة الأمريكية – كما رأينا- وفي محادثة بينه وبين السفير الأمريكي في عمان، يوم ٢١ أكتوبر ١٩٤٨، طرح الملك أفكاره، وطلب من السفير نقلها إلى اليهود، ولعل أهم ما جاء خلال هذه المحادثة:

- إشارة الملك إلى أنه دخل الحرب مع رغبته الحميمة، والتي لا تزال في أن يحتفظ بالأجزاء العربية الباقية من فلسطين ويضمها إلى إمارته.
- أنه قبل ١٤ مايو ١٩٤٨ كان يؤيد قرار التقسيم، وأنه اتفق مع اليهود بطريقة سرية وغير رسمية، أن يحتل الأجزاء العربية الفلسطينية في حالة ثباتهم في أماكنهم.
- أن الجامعة العربية والجيوش العربية لا تزال في مواجهة اليهود، ومع ذلك فإنه يعتقد أنه بإمكانه إقامة علاقة حميمة معهم.
- أنه يأمل أن يقدر اليهود رغبته المخلصة لإيجاد حل، وأن يحجموا عن مهاجمة العرب[١٧٢].

وطلب الملك من السفير الأمريكي أن ينقل لليهود، أن مذبحة دير ياسين والاعتداءات والاستفزازات اليهودية، أثارت العرب جميعاً واستفزته أيضاً، وأن استمرار العدوان سيزيد من عداء الدول العربية، ويحرضها على العدوان وسيضيع فرص السلام، وأنه من جانبه سيعمل ويوجه الدول العربية ليعقدوا الهدنة مع إسرائيل، وأن العرب لن يهاجموا إلا إذ هوجموا، وأنه يعتقد أن توجيهاته مقبولة من جانب الدول العربية[١٧٣].

وفي برقية للسفير بعد يومين إلى وزير خارجيته، جاءت الإشارة إلى أن الملك عبد الله، أكد بكل صراحة ووضوح وبكل حرية: "أنه لا يرفض فكرة إجراء مفاوضات سلام منفردة مع إسرائيل.."[١٧٤]. وأن له محادثات مع موشي شيرتوك وبعض المسئولين الإسرائيليين[١٧٥].

ولقد تركزت مطالب الملك عبد الله من اليهود، في ضرورة تأييدهم لقرارات مؤتمر أريحا، اتضح ذلك من خلال الاتصالات المباشرة وغيره المباشرة التي تمت بواسطة الياهو ساسون معه، حيث تلقى الملك رسالة من ساسون يوم الجمعة ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، أخبره فيها بضرورة أن يرسل مندوباً "يحمل ملاحظات جلالتكم" بشأن كافة الأمور مع مندوب عن الملك ليتم التباحث معه بشأن تلك الملاحظات[١٧٦].

ولقد رد الملك على رسالة الياهو ساسون في اليوم التالي على الفور، واتضح من سطور رسالته، أنه رغم سعادته بالتباحث مع اليهود، متخوف من مغبة فشل المباحثات

المنفردة من ناحية، ومن المتاعب التي ستنجم عن هذا الفشل من خصومة في العالم العربي من ناحية أخرى، وهي "متاعب فوق ما يمكن أن يتصورها عقل ساسون"(١٧٧).

وفي هذه الرسالة أكد الملك لساسون وبإلحاح شديد، ضرورة أن يحترم اليهود قرارات مؤتمر أريحا التي توجته ملكاً على شرق الأردن والضفة الغربية(١٧٨).

ويستلفت النظر في رد بن جوريون على رسالة الملك عبد الله، تأكيده بأن إسرائيل ليس لها اعتراض على قرارات مؤتمر أريحا، بل أن بن جوريون نصح الملك بأن ينفذ قرارات مؤتمر أريحا في أسرع وقت ممكن حتى يضع خصومه وأصدقائه أمام الأمر الواقع، وذكره بأهمية هذا السلاح، سلاح الأمر الواقع، الذي جربه اليهود أنفسهم يوم أن أعلنوا قيام دولتهم، ليس فقط بل أن بن جوريون ساعده على إيجاد تبرير لمسألة الضم، عندما أخبره بأنه يمكن أن يقول لخصومه السياسيين: "إنه أقدم على ضم الضفة الغربية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ولإعادة الهدوء والسعادة إلى الشعب العربي الفلسطيني(١٧٩).

وفي مقابل ذلك، اشترط بن جوريون على الملك، ألا يتعرض للمسألة اليهودية لا بخير ولا بشر، وألا يحدد موقفه النهائي من مصير القدس لا القديمة ولا الجديدة، وأن يترك مصيرها إلى مباحثات واتفاقات يجب أن تتم في القريب العاجل بينه وبين إسرائيل، ليس فقط بل إن الداهية اليهودي بن جوريون لم يترك الفرصة تفوته وطلب من الملك أن:

- أن يعمل بسرعة على سحب القوات العراقية من الحدود، وأن يحل محلها قوات أردنية لتقوم بالمحافظة على الأمن الداخلي فقط.
- أن يبذل كل ما في وسعه لسحب القوات المصرية من جنوب القدس والخليل "منطقة النقب".

ومما له دلالة في هذا المقام أن بن جوريون قبل أن يختتم رسالته إلى الملك أوضح له أنه في حالة موافقته على شروطه السابقة، فإن إسرائيل سوف تقوم بالدعاية لمقررات مؤتمر أريحا في جميع أرجاء العالم(١٨٠).

ومع أن النصوص السابقة لا تحتاج إلى تعليق، إلا أنه يجب ملاحظة أن إسرائيل كانت تشجع الملك عبد الله على الاستمرار في المباحثات المنفردة حتى تخرجه من الصف العربي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت تدفعه دفعاً ليساعدها في تنفيذ مخططاتها المرحلية ضد القوات المصرية في الجنوب، كما دفعته إلى إبعاد القوات العراقية من الشمال كما ذكرنا(١٨١).

لكن هل حقاً كانت إسرائيل مؤيدة لفكرة ضم الأجزاء الباقية من فلسطين إلى الأردن؟ ومعارضة لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولحكومة عموم فلسطين؟ وما هي الخيارات الأخرى فيما يتعلق بوضع الأجزاء الباقية من فلسطين بعد الحرب؟ ولماذا لم تقم إسرائيل باحتلال الضفة الغربية سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ وكان ذلك متاحاً أمامها بفضل تفوقها العسكري وميوعة وتشرذم الموقف العربي؟

لم تعجل إسرائيل بالإفصاح عن موقفها تجاه حكومة عموم فلسطين فور الإعلان عن قيامها يوم ٣ سبتمبر ١٩٤٨، ولقد فسر البعض ذلك الموقف من إسرائيل، بأن إعلان حكومة عموم فلسطين والخلافات العربية التي تفجرت نتيجة لذلك خلقت نوعاً من الحيرة المؤقتة في الأوساط السياسية والدبلوماسية في إسرائيل(١٨٢). فمن ناحية لم يعترف موشي شاريت، وزير الخارجية وقتئذ، بأن الأجزاء الباقية من فلسطين تمثل كيان سياسي، بل هي مجرد تعبير جغرافي، ولقد ذكر في خطابه أمام مجلس الدولة الإسرائيلي في نفس اليوم الذي أعلنت فيه حكومة عموم فلسطين في غزة أن "هذا التعبير الجغرافي، لم يظهر فيه ائتلاف حول مركز سياسي يمكنه المضي في إجراءات بناء نظام مستقل.."(١٨٣).

ومع ذلك حصر شاريت، الأطراف المرشحة لحكم تلك الأجزاء "التعبير الجغرافي"، وكان الملك عبد الله أول هذه الأطراف، نظراً لأنه يمتلك – وفقاً لرؤية شاريت– أجهزة متطورة على المستوى المحلي، فضلاً عن أنه يحظى بمساندة بريطانيا، أما المرشح الثاني فهو المفتي "محمد أمين الحسيني" الذي حاول من خلال حكومة غزة "عموم فلسطين" أن يؤسس لنفسه مركزاً متقدماً، وحسب تحليل شاريت فإن هذه الحكومة لا تمتلك مركزاً دولياً، ولا تسيطر سيطرة كاملة على الأجزاء العربية من فلسطين، كما أنها لم تمتلك جيشاً فعالاً منظماً(١٨٤).

ولقد انتهى شاريت وجماعته إلى تفضيل خيار الحكومة الفلسطينية المستقلة، على انضمام الأجزاء العربية من فلسطين التي لم تحتلها إسرائيل إلى الأردن، وبرر رفض الخيار الأردني بطرحه احتمال حدوث اندماج عراقي مع الدولة الأردنية بعد سيطرتها على أراضي فلسطين، الأمر الذي يخلق جاراً قوياً لا يستهان به على حدود إسرائيل، أما الدولة الفلسطينية المستقلة فإنها في النهاية ستعتمد على إسرائيل، وستعتبر حاجزاً أمام أي محاولة اختراق عراقي، كما أنها ستصون وحدة غرب فلسطين(١٨٥).

وكانت نقطة الضعف في التصور الذي طرحه شاريت، أنه سيفهم في النهاية على أن إسرائيل تفضل حكم المفتي على غرب فلسطين، وهذا ليس صحيحاً، ومن ناحية أخرى، كان إعلان معارضة إسرائيل لحكومة عموم فلسطين، سيفهم ضمنياً على أنه مساندة منها لفكرة ضم غرب فلسطين لإمارة شرق الأردن(١٨٦).

واختتم شاريت خطابه، بأنه نتيجة للاعتبارات السابقة، فإنه يجب على إسرائيل ألا تقول شيئاً، وليس معنى هذا بالطبع أن تتجاهل ما يحدث في العالم العربي من تطورات، بل أنه سيكون عليها متابعة الأحداث بعيون مفتوحة، وأن تكون متأهبة للتحرك حين تحين الفرصة لتحافظ على مصالحها أو إن شئنا الدقة لتحقق بقية أطماعها(١٨٧).

أما فيما يتعلق بالأسباب التي منعت إسرائيل من الانقضاض على الضفة الغربية، فثمة اجتهادات لتفسير ذلك منها:

- أن بن جوريون نحى جانباً فكرة احتلال الضفة الغربية، لأن ذلك يتناقض مع الاتفاقات التي أبرقت مع الملك عبد الله قبل الحرب.
- أن بن جوريون وضع في اعتباره الخطر السكاني، حيث ستضيف هذه الخطوة مئات الآلاف من العرب الفلسطينيين إلى الدولة اليهودية.
- والأهم من ذلك أن بن جوريون تخوف من احتمال تدخل القوات البريطانية إلى جانب شرق الأردن، تطبيقاً لنصوص معاهدة ١٩٤٦.
- يضاف إلى ذلك، إمكانية غضب الولايات المتحدة، واحتمال مقاومتها لمثل هذا العمل الذي سيوصف حتماً بأنه عمل من أعمال العدوان.
- سبب آخر يرتبط برد الفعل العربي، فثمة احتمال بأن تتجاوز الدول العربية خلافاتها وتواجه إسرائيل بمقاومة عنيفة وبرغبة عربية شاملة جامحة في الانتقام من إسرائيل(١٨٨).

وفي تصورنا أنه لا يوجد ما يمنع من قبول هذه الأسباب مجتمعة لتفسير قعود إسرائيل عن احتلال الضفة الغربية، وبهذا الصدد تفيد دراسة أولويات بن جوريون، رجل إسرائيل القوي آنذاك، حيث لوحظ أن تفكيره كان متجهاً إلى الجنوب، حيث كان حسم مستقبل صحراء النقب بمثابة أولوية مطلقة في خططه وترتيباته(١٨٩).

بعد أقل من شهر على إعلان حكومة عموم فلسطين، وتحديداً يوم ١٤ أكتوبر ١٩٤٨، كتب السفير الأمريكي إلى حكومته معلومة سرية ومهمة مؤداها أن: "هناك شيء خطير سيحدث في الجنوب.. حيث سيحيد "عبد الله" نفسه ويبعد جيشه، ويترك القوات الإسرائيلية تقضي "تحرث" الجيش المصري، الأمر الذي سيؤدي إلى القضاء على حكومة عموم فلسطين، وإلى إضعاف التهديد المصري للحدود الأردنية.."(١٩٠).

وفي يوميات "ديفيد بن جوريون" تكررت الإشارة في يوليو وأكتوبر ١٩٤٨، إلى أولوياته وخططه، وإلى أن القوات المصرية هي الهدف: "فهي أشد أعدائنا خطراً في الوقت الحاضر، وإذا أمكننا حشد قوات أرضية كافية، وإذا استخدمنا قواتنا الجوية، فإننا نستطيع أن ندمر قوة الغزو المصرية ونحرر النقب.."[١٩١].

وبالفعل تم الهجوم الإسرائيلي على النقب يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٨، ولم يساعد الجيش المصري أي جيش عربي، ليس فقط بل حاولت إسرائيل السيطرة على القدس وبقية منطقة الجليل، كما سعت لتوسيع حدودها في مختلف الاتجاهات[١٩٢].

وفي نفس التوقيت شنت إسرائيل هجوماً عنيفاً على حكومة عموم فلسطين، وبذلت جهوداً دبلوماسية فائقة للحيلولة دون الاعتراف بها على الساحة الدولية، كما انحازت علناً إلى الملك عبد الله في صراعه مع الحكومة الفلسطينية الوليدة، واعتبرت إعلان هذه الحكومة بمثابة اعتداء على كرامة الملك، وتجاهلاً للواقع لما كانت تراه إسرائيل حيث يسيطر الأردن بالفعل على معظم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، كما أن عدداً كثيراً من عرب فلسطين قد احتضنهم الملك عبد الله،واختاروا الجنسية الأردنية بالفعل، فضلاً عن أن الوزارة الأردنية ضمت عدداً من زعماء فلسطين[١٩٣].

واستمرت آلة الدعاية الإسرائيلية بعد ذلك تدعو لقرارات مؤتمر أريحا، إلى أن تم ضم الضفة الغربية لإمارة شرق الأردن- كما رأينا- وتم تهميش حكومة عموم فلسطين لتتحول إلى حكومة صورية لا حول لها ولا قوة، بسبب موقف الملك عبد الله منها ومؤازرة السياسة الغربية والصهيونية لسياساته – كما تم تبديد الدولة العربية الفلسطينية التي نص عليها قرار التقسيم وحل محل التقسيم تقسيم جديد وانهار التكوين الاجتماعي الفلسطيني[١٩٤].

ورغم الدور الذي لعبته مؤامرات الملك عبد الله ضد حكومة عموم فلسطين، فالحقيقة أن هذه النتيجة – تهميش حكومة عموم فلسطين- جاءت متسقة ومتناغمة تماماً مع الظروف الموضوعية التي أفرزها النظام العالمي (الجديد)، الذي تمخض عن الحرب العالمية الثانية، وهو النظام الذي أضفى على إسرائيل الشرعية السياسية الدولية قبل أن يتم إنشاؤها في أعقاب قرار التقسيم، والذي رسم وأقر خريطة سياسية – جغرافية جديدة للعالم في مؤتمر يالطا ١٩٤٥، ولم تكن فلسطين بالطبع بمنأى عن اللمسات التي فرضها ذلك النظام الذي تجاهل حقوق شعبها ولم يتوقف طويلاً أمام فكرة لدولة الفلسطينية المستقلة[١٩٥].

الملاحق

ملحق رقم (١)

نص رسالة الملك عبد الله إلى رئيس حكومة عموم فلسطين (١٦ سبتمبر ١٩٤٨)

وزارة الحربيـة والبحـريـــة

ادارة المخابرات الحربية

قســم الأمـن

ســرى للغـاية

مذكـــرة

المعلومـات التـالية وصـلتنا من حضـرة الصـاغ عصـام أفندى حلمـى المصـرى ضـابط المخابرات بعمـان ٠

المسـطر ادنـاه صـورة طبق الأصـل من البرقيـة التى أرسـلها جـلالة الملـك عبد اللـه بن الحسـين ملـك الاردن الى صـاحب السـعادة أحمـد حلمـى باشـا الـذى انتخـب رئيسـا للحكـومة الفلسـطينية العربيـة ٠

نص البرقيـــة

عطـوفة أحمـد حلمـى باشـا الحـاكم العسـكرى للقـدس

الاسـكندرية

التاريخ ١٦ ايلـول ١٩٤٨

ماهذه التشـكيلات أو البيانـات التى تعـلن عن الهيئـة العربيـة فى الاذاعـات والصـحف لتشـكيل ادارة فلسـطينية فى مجـال حاكميتكـم العسـكرية التى تقلدتموها عنـا والتى لـم تتكـون الا لصـيانة الشـرف العربـى منـذ التـاريخ الى اليـوم ٠

ان الحكـومة الهاشـمية الاردنيـة لاتسـمح لأى تشـكيل يقطـع على أهل فلسـطين حريتهـم فى اقـرارهم مايشـاؤن بعد انتهـاء المعضـلة الحاضـرة وسـوف لاتسـمح فى مجالها العسـكرى ، وفى مناطـق أمانهـا من الحـدود المصـرية الى الحـدود اللبنانيـة السـوريـة لأى تشـكيل يرمـى لمنـافع اشـخاص ، غـير المسـئوليات التى تتحملهـا كل دولة عربيـة فـى مجالهـا العسـكرى وعلى يد قواتهـا وقـوادها انفسـهم لاغـير ٠

عبد اللـه بن الحسـين

١٦ ايلـول ١٩٤٨

ملحق رقم (٢)

نص رسالة الملك عبد الله الثانية إلى رئيس حكومة عموم فلسطين (٢٠ سبتمبر ١٩٤٨)

وزارة الحربيـة والبحـريـة

ادارة المخابرات الحربية

قسـم الامـن سـرى للغـاية

صـورة طبـق الاصـل من البرقيـة التى ارسـلها جـلالة الملـك عبد اللـه الـى صـاحب السـعادة احمـد حلمـى باشـا الذى انتخـب رئيسـا للحكـومة الفلسـطينيـة العربيـة ٠

عطـوفة احمـد حلمـى باشـا بالقـاهرة

التاريخ ٢٠ ايلـول ١٩٤٨

ان مايُـراد تشـكيله باسـم حكـومة فى فلسـطين سـواء أ كان ذلـك بقـرار مـن الجـامعة العربيـة أو برغبـة من الحريصـين على الحـكم فان فى ذلـك الرجـوع الى الحـالة التى كانـت قبـل ١٥ مايـو ، وفيـه أيضـاً امكان اعـتراف دول الجـامعة بهـذا التشـكيل كمـا اعـترف الأكثـر منهـم بمـدعيـات اليهـود ، فيقـع التقسـيم الذى حـاربتمـوه ، على كل حـال فالشـهداء الذين وقعـوا من الجيـش العربـى أشـهر القتـال تأبـى أرواحهـم العبث بمصـير البـلاد ، وكذلـك فان الحكـومة الاردنيـة الهاشـمية حريصـة على أماكـن أمانهـا من الحدود المصـرية الى الحـدود اللبنانيـة السـورية ، وأمـا جهـادك الشـخصـى فلا نكـران لـه ووددنـا لوكان غـيرك كبـش النطـاح فى هـذه البـادرة ٠

عبد اللـه بن الحسـين

٢٠ ايلـول ١٩٤٨

ملحق رقم (٣)

نص رسالة الملك عبد الله إلى عبد الرحمن عزام (٢٠ سبتمبر ١٩٤٨)

وزارة الحربيـة والبحـريـــة

ادارة المخابرات الحربية

قســم الأمــن

ســرى للغــاية

صـــورة طبـق الأصـــل من البرقيـــة التى أرســـلها جـلالة الملـك عبد اللـــه الـــى صـــاحب الســـعادة عـزام باشـــا ٠

ســـعادة عـــزام باشـــا

الجامعـــة العربيـــة ٠٠ القـاهرة

التاريخ ٢٣ ايلـول ١٩٤٨

ســـعادة عـزام باشـــا ، يقـول أحمـد حلمـى باشـــا فى برقيتـه الجوابيـة لنـــا أن الرغبـة فى تشـــكيل حكـومة فلســـطينية بفلســـطين ، وقـع بقـرار الجـامعة العربيـــة الوفـد الأردنـى انكـر ذلـك ، وعلى كل حـال فأن القيـام بعمـل كهذا فى رأينـا هو الرجـوع الى مـاكانت عليـه الحـال قبـل ١٥ مايـو ، وبمـا أن الجيـش الأردنـى يقاتـل اليـوم فـــى القـدس الشـــريف مســـتمرا وجـده رغـم الهدنـة ، وبمـا أن الجبهـة الوســـطى الى الســـهل فـرام اللـه هى فى عهـدة الجيـش الأردنـى ، ولاتـزال الامـور معقـدة ، فأنـا لانســتطيـع ادخـال أيـد ثانيـة ضـمن المســئوليات ، (مســئوليات) حكومتنـا العسـكرية ،وبالأخص الاشـــخاص الذيـن يرغبـون بالحـكم ويســـعون اليـه ٠ ثانيـا ولحفـظ الاخـاء ولصـيانـة عصـمة الجـامعة العربيـة نصـرح بأنـا ســوف لانتســاهل لأى تكييف أو تشـكيل فـــى أمـاكن أمـان الحكـومة الاردنيـة من حـدود المملكـة المصـرية الى حـدود ســورية ولبنـــان ، عـدا أن تشـــكيل حكـومة كهـذه هو أمـر يُفـرض على أهـل فلســطين دون اختيـارهم وهـذا لانوافـق عليـه وســنحاول منعـه ، وغـير هذا فاذا تشـــكلت هذه الحكـومة واعـترفت بها منظمة الأمـم كمـا اعـترفت بمدعيـات اليهـود فمعنـاه أن الجـامعة ســعت الى التقســيم الذى حاربته ٠

عبد اللـه بن الحســين

٢٠/ ايلـول ١٩٤٨

ملحق رقم (٤)

نص رسالة الملك عبد الله إلى أمين الحسيني (١٤ أكتوبر ١٩٤٨)

عمان في ١١ ذي الحجة ١٣٦٧

١٤ تشرين الاول ١٩٤٨

جلالة الملك عبد الله بن الحسين

نص رسالة جلالة الملك عبد الله بن الحسين الى

سماحة الحاج أمين افندي الحسيني المحترم

حضرة صاحب السماحة

لقد تلقيت برقية سماحتكم المتضمنة التهنئة بالعيد السعيد بما تأملونه من رضا وقبول ، ولقد اجبتكم بالشكر والتقدير • اكتب هذا لاحقا لما كنت اعربت به لكم بالقاهرة عند اجتماعنا الأخير فيما يتعلق بالوطن العزيز وطنكم الذي يقاس أشد المحن في الوقت الحاضر بشكل يدخل الحزن الى قلب كل مسلم ، لقد قلت لكم فيما اذكر انه لايتناسب استئناف سماحتكم النشاط بعدما حصل من اضطراركم السفر من فلسطين الى لبنان فسوريا فالعراق فأوروبا ، وتركتم ورائكم من حمل الناس في وطنكم على اتباع سياسة سلبية انتهجتموها دائما حتى بلغت هذا المبلغ فكانت نصيحتي لسماحتكم أن تتخلوا عن هذا النشاط مادام قد صار الدفاع في يد دول الجامعة العربية فأما أن تنجوا بفلسطين أو يقضي الله مايقضيه وأنتم في بعد عن تبعات الجريرة •

ولقد بلغني زيارتكم غزة وتأييدكم " لأحمد حلمي باشا " في عمله الذي لاأدري ولاأظنه يدري ولاأظن سماحتكم تدرون عن بواعثه والدافع اليه ، يَسرنا الله جميعا للخير ويسر الخير لنا •

ولقد علمت بأن زيارتكم كانت قصيرة وانه طلب اليكم الرجوع فرجعتم فجأه ، ثم كان ماكان من اعتراف الحكومة الملكية المصرية بحكومة في غزة تشمل كل فلسطين هذا أمر حصل انما المعلوم هو أن كبرى مدن فلسطين بأجمعها ماعدا الخليل ونابلس وغزة في يد المغتصب ، وأن دول الجامعة تقول انها تحارب من أجل تخليص هذه البقعة من بلاد الوطن لترجعها لأهلها ، ونحن وجنودنا في مركز البلاد المقدس ندافع وننتظر الكرة من دول الجامعة اخواتنا ، واذا بهذه الحكومة تقوم على أشلاء اللاجئين وفي طرف من الصحراء الغربية مكين • فمتى ينتظم أمر هذه الحكومة فتكون جيشا يقوم بما تعاجزت عنه دول الجامعة طيلة أيام الصيف •

يقولون أيها المولى أن عدم اعتراف شرق الاردن فى هذه الحكومة هو لضم المنطقة المسماه للعرب اليها وانتم تعلمون كما يعلم غيركم بأن هذه البلاد غير كافيه نفسها من حيث النفقات الحكومية فكيف بها اذا انضمت جنوب فلسطين القاحلة ؟! هذا أمر يريكم أن مانُرمى به من طمع الضم هو ظن غير وجيه ٠

ياصاحب السماحة

ان اليهود ليسوا بأقوياء من رخبوت فجنوب ، ان قوه اليهود تبتدأ من رخبوت فوادى حنين فتل أبيب والعفولة والمرج فالجليل الشرقى والغربى والحولة كما تعلمون ٠ .

وعلى هذا فلم يكن بالأمر العسير على الجيوش العربية أن تكتسح جنوب فلسطين ثم تقيم هذه الحكومة فى هذه الناحية ، ونستأنف جميعا هذه الكرة على نواحى بلادنا الشمالية ، أليس هذا بأوجه الأمور والمسائل وأنا لاأدرى من الذى يجرأ على البقاء على رأس حكومة لامال لها ولارجال ولاسلاح وان الذى يتقبل مسئولية كهذه لهو أحمق رجل فى العالم وأننى لا أظن أن سماحتكم ترون فى هذه الامور أى مخرج ٠

ياصاحب السماحة

اننى واضع يدى على مركز بفلسطين ، وبيدى القدس وبعض القدس الجديدة والجبال من رام الله الى طرف القدس وسأبقى على موقفى الحاضر فى الدفاع والاستعداد لدفع كل من يريد أن ينتزع منى هذه البقعة المباركة ٠٠٠ بينما تقاعس كل مدعى وتأخر كل (متبجح) فاذا وجدت من العزم مايجعلنى أن اتقدم فالنجاح مأمول فهل فى امكان سماحتكم وحكومة " أحمد حلمى باشا " أن تحملا حكومة مصر الملكية ، وحكومة العراق على القيام بهجوم خاطف تنجوا بعدها البلاد وتكسب سماحتكم غنار الظفر مع من يكسبه فأننى لست لك بالحاسد ولا للحق بالجاحد أبدا أبدا عندما يجتمع أهل فلسطين فى صعيد واحد يشكرون المنقذين لهم ويتممون أمر دولتهم وشكلها وماينبغى لها هذا هو الأحرى بكم وبفضلكم ٠

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد الله بن الحسين

١١ ذى الحجة ١٣٦٧

١٤ تشرين الاول ١٩٤٨

ملحق رقم (٥)

نص رسالة الملك عبد الله إلى عبد الرحمن عزام (١٦ أكتوبر ١٩٤٨)

عمان في ١٣ ذي الحجة ١٣٦٧

١٦ تشرين الاول ١٩٤٨

جلالة الملك عبدالله بن الحسين

نص رسالة جلالة الملك عبد الله بن الحسين الى

عبد الرحمن عزام باشا المحترم

عزيزي عزام باشا

والله ماادري ماذا اكتب ، ولكن ظني أن الجامعة أضيبت بعين " حاسد كنود " ، فالمأزق الذي هي به الآن ربما لايخيف كبار الدول من اعضاء الجامعة ولكنه قد يخيفني أنا وحكومتي ، وربما استعاضت الجامعة بدلا من شرقي الاردن ، حكومة عموم فلسطين في غزة ، واذا العدو هو هو ، والذي يوعد هو البغيض ، فهذه نقطة ربما أثرت التأثير السيئ على الوضع السياسي والحربي ، فانسحاب أربعة عشر الف جندي من الصف ليس بالأمر الهين الذي يكون عوضه دولة على جيشها " فائز الادريسي "و " منير أبو فاضل " وسبحان الله وبحمده .

عزيزي عزام باشا

لقد كتبت الى الحاج أمين كتابا بينت فيه كل شيء وكان هذا التدبير تدبيرا عاجلا لا روية فيه .

عزيزي عزام باشا

انه لابد لعموم فلسطين من دولة بمشيئة الله ، ولكن بعد هزيمة الاعداء ، وفي يد الاعداء مدن البلاد الكبرى مع أخصب أراضيها ، فمادام الأمر كذلك فكان على الاقل من الواجب أخذ رأينا لنقول انه كان في الامكان الاستيلاء على جنوب فلسطين قهرا واخراج اليهود منه كما أخرجوا العرب من شمال فلسطين ،

ارسل الملك عبد الله نفس الرسالة الى أمين الحسين

وكان من المتيسر التعاون بين الجيش الملكي المصري والجيش الاردني لاتمام هذه المهمة بأن يطرد اليهود من النقب والمستعمرات الجنوبية بما فيها رخبوت وخلدة وافتتاح اللد والرملة والقدس الشريف ، ثم اعلان حكومة عموم فلسطين ، هذا شيء لااعتراض عليه متى ذكرنا أن لواء نابلس الى حد بيان وطوباس والعفولة فالحدود المصرية بيد أهل فلسطين تعاونهم الجيوش الملكية الثلاثة ، كان هذا من الممكن وهذا أمر لاتحسن التفكير فيه أي هيئة سياسية عربية من دون أن يكون فيها من يديرها من الرجال العسكريين ، فكيف تُعلن حكومة عموم فلسطين في غزة ، وهي ربما استثقلها القائد المصري لأنها تعمل بين خطوطه وتربك حركاته وعليه أن يسعى لحفظ رجالها وتأمين حياتهم وتنفيذ رغباتهم ، هذا أمر واقع وأي كرامة لحكومة تستند على جيش يقول مهمتي العسكرية وشرفي العسكري قبل الانصراف لاتباع أوامرك وتنفيذ اغراضك ؟

فياعزام باشا ، القوة هي فوق الاعتبارات السياسية ، فالقائد المصري لاينصاع الا لأمر الملك وأمر الملك قبل كل شيء هو حفظ كرامة الجيش وسلامته ، وماسوى ذلك يأتي بالتالي ، فمتى تتكون هذه الحكومة ، ومتى يتهيأ جيشها وتجلب اسلحتها ؟ هل في الامكان انتظار والاردني والعراقي في هذه المحنة الى أن يكتمل جيش دولة غزة لعموم فلسطين ؟ والله فالمخرج من هذا المأزق أمر عسير والدافع لايجاد هذه الدولة لا أدري ماهو الا أن يكون استبعاد شرقي الاردن من الميدان ، وتوريط ملكها وحده واظهاره بمظهر لايتناسب مع قدر الاردن ، وهذا ظلم فادح .

ان منظمة الامم المتحدة الآن في حالة اجتماع وهي محكمة تترافعون فيها أنتم واليهود فاذا حكمت لكم فتنفيذ الحكم عليكم وان لم تحكم لكم فالدفاع أيضا عليكم ونحن في مركزنا الذي تعرفونه نقاتل فنقتل وما سوانا في عافية !

وبعد فاين العدل ؟ أبعمامة الافندي ندفع الاعداء ؟ أم بغمغمة " أحمد حلمي " والتماسه الأموال ؟ هذه حالة سيئة وأمر فظيع ، فجميع وكل شيء بتقدير الله ، ومن استطاع النجاة منا بنفسه من هذه المشكلة فليحذو حذو الراجز حيث يقول :

الليل داج والكباش تنتطح فمن نجا برأسه فقد برع

وانني يعلم الله أدري واشهد انك ابعد المشتغلين في هذه المسألة عن السعي للمنافع الشخصية واتباع الاحقاد الذاتية ، والسلام عليكم ورحمة الله .

عبد الله بن الحسين

١٦ تشرين الاول ١٩٤٨

ملحق رقم (٦)

نموذج من برقيات التأييد والمبايعة للملك عبد الله

إدارة المخابرات الحربية
قسم المعلومات
القيد: ٢٣٦٧/٨/١
التاريخ: ١٩٤٩/١١/١٣
الخليل ٩ ٣١ ١٧٣٠

مكتب وزير الدفاع الوطني
وارد رقم ٤٢٥٠ ملف شرق الأردن
١٩٤٩/١١/٢٤

سري جداً

معالي رئيس مجلس الجامعة والوفود العربية الكرام – القاهرة

نحن مختارين ووجهاء قرى قضاء الخليل ممثلين عن قرانا قد بايعنا صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم بيعة صادقة، وعاهدنا الله على الولاء له، ونحن نستنكر كل محاولة لتشكيل حكومة فلسطينية في القسم العربي من فلسطين، ونعتبرها دسيسة يهودية لسلب البقية الباقية من بلادنا.

يوسف عبد الحميد أحمد حجة
محمد شاكر موسى النمرة
ملحم عبد الرحمن محمد

حضرة صاحب العزة مدير إدارة شئون فلسطين

المسطر بعاليه صورة التلغراف الصادر من الخليل إلى رئيس الجامعة العربية والوفود العربية – رجاء الإطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

لواء أركان حرب مدير المخابرات الحربية

الهوامش

(١) محمد خالد الأزعر، حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين (دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨)، ص ٣٤

(٢) نفس المرجع، ص ص ٣٤ – ٣٥؛ وانظر أيضاً؛ محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في جميع مراحلها (جـ٢، ط٣، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٤) ص٢٠٧.

(٣) انظر نماذج مما كتبه بعض المفكرين المصريين، خاصة عباس محمود العقاد في مجلة آخر ساعة، العدد ٧٢٨، ١٦ أكتوبر ١٩٤٨؛ وبعض المقالات في المصري، ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨؛ وانظر أيضاً؛ عباس محمود العقاد، الصهيونية وقضية فلسطين (المكتبة العصرية، بيروت، د.ت) ص ص٢١٦– ٢١٨.

(٤) حول الهيئة العربية العليا لفلسطين ونشاطها، انظر، الموسوعة الفلسطينية (القسم العام، مج١، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٤) ص ص ٥٥٧–٥٦١).

(٥) سميح شبيب، حكومة عموم فلسطين – مقدمات ونتائج (نيقوسيا، قبرص، ١٩٨٨) ص ص٣٥– ٣٦؛ دروزة، المرجع السابق، ص٩٠؛ انظر أيضاً متابعة وتحمس مصر للحكومة الفلسطينية، تقرير للأهرام ١٢ سبتمبر ١٩٤٨، عدد رقم ٢٢٦٩٣، ص١، عدد ١٦ سبتمبر ١٩٤٨، برقم ٢٢٦٩٧، ص ١.

(٦) نفس المرجع، ص٣٦.

(٧) نفس المرجع، ص ص ٣٦–٣٧؛ الأزعر؛ المرجع السابق، ص ص ٣٣–٣٤.

(٨) نفس المرجع، ص ٣٦.

(٩) نفس المرجع، ص ص ٣٦–٣٩؛ وانظر أيضاً الموسوعة الفلسطينية (القسم العام مج١) ص ص ٥٥٧–٥٦١.

(١٠) نفس المرجع، ص٣٨.

(١١) الأزعر، المرجع السابق، ص٣٣؛ وانظر أيضاً.

Shalim, A. The Rise and fall of the all Palestine in Gaza (Journal of Palestine studies. Vol. XX. No. 1, Autumm, 1990) p.40

(١٢) نفس المرجع، ص ٣٤؛ وانظر أيضاً عزت طنوس، الفلسطينيون – ماضي مجيد ومستقبل باهر (جـ١، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢) ص ٥١٧؛ محمد سعيد حمدان، سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية ١٩٤٨ – ١٩٥٦ (دكتوراه غير منشورة) آداب القاهرة، ١٩٩١) ص ١٨٣.

(١٣) حول هذه الدوافع انظر الأزعر، المرجع السابق، ص ص٣٣ – ٣٦؛ طنوس، المرجع السابق، ص ٥١١؛ بينما قصرت تقارير السفير الأمريكي في عمان والقاهرة، دوافع الإعلان عن قيام الحكومة في معارضة الملك عبد الله والوقوف أمام أطماعه في ضم فلسطين إلى الأردن. انظر:
F.R.U.S. 1948, Vol. V., the Ambassador in EGYPT (Griffis) to the Acting Secretary of state (Lovet) (Cairo, October 2, 1948) p. 1447.

(١٤) شبيب، المرجع السابق، ص ٤١؛ الأزعر، المرجع السابق، ص٣٧.

(١٥) حول سيرة أحمد حلمي، راجع، الموسوعة الفلسطينية (القسم العام، الجزء الأول) ص ص٩٦ – ٩٧؛ أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية (بيروت، يعقوب العودات، من أعلام الفكر والأدب في فلسطين (عمان، ١٩٧٦) ص ص٤١١ – ٤١٤.

(١٦) الأزعر، المرجع السابق، ص٣٨.

(١٧) نفس المرجع، ص ٤١.

(١٨) نفس المرجع، ص ص٤٠ – ٤٣؛ شبيب، المرجع السابق، ص٤١.

(١٩) شبيب، المرجع السابق، ص٤١، ولمزيد من التفاصيل، انظر الأزعر، المرجع السابق، ص ص٤٠ – ٤٧.

(٢٠) نفس المرجع، ص ص٤٦ – ٤٧.

(٢١) عارف العارف، النكبة – نكبة فلسطين والفردوس المفقود ١٩٤٧ – ١٩٥٢ (جـ٣، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٦٠ ص ص٧٠٤ – ٧٠٥؛ خليل السكاكيني، كذا أنا يا دنيا (ط٢، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨٢) ص٣٩٩.

(٢٢) انظر، نص البيان الذي أصدره المجلس الوطني بإعلان استقلال فلسطين، يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨، الأزعر، المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢٣) عصام السخنيني، فلسطين الدولة – جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني (مركز أبحث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٥) ص٢٢٢؛ شبيب، المرجع السابق، ص ص٤٥ – ٤٦.

(٢٤) تابعت المخابرات الحربية المصرية باهتمام تحركات وسياسات الملك عبد الله ورجال حكومته وأعوانه تجاه فلسطين، قبل وبعد إعلان حكومة عموم فلسطين، ويحوي أرشيف المشير، بدار الوثائق القومية، عدداً كبيراً من التقارير المهمة التي تفيد كثيراً في دراسة موقف الملك عبد الله من حكومة عموم فلسطين.

(٢٥) الأزعر، المرجع السابق، ص٦٦.

(٢٦) نفس المرجع، ص ٦٧؛ وانظر أيضاً، صالح مسعود نويصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن (ط٣، دار البيادر، القاهرة، ١٩٨٨) ص ص ٤١٣ – ٤١٤.

(٢٧) سليمان موسى، صفحات من تاريخ الأردن الحديث – أضواء على الوثائق البريطانية ١٩٤٦ – ١٩٥٢ (مكتبة الرأي، الأردن، ١٩٩١) ص ٨٩؛ وانظر أيضاً إلياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (ط٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٨) ص ص ٥٣٦ – ٥٣٧.

(٢٨) الأزعر، المرجع السابق، ص ص ٧٢ – ٧٣.

(٢٩) الرسائل محفوظة بنصوصها ضمن أرشيف المشير، الدولاب العاشر، رف رقم ١، محفظة رقم ١٩، ملف رقم ١.

(٣٠) أرشيف المشير، وزارة الحربية والبحرية، إدارة المخابرات، قسم الأمن، نص الرسالة الأولى من الملك عبد الله إلى رئيس الحكومة الفلسطينية العربية، بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٦، دولاب رقم ١٠، رف رقم ١، محفظة رقم ١٩، ملف رقم ٤؛ وانظر الملحق رقم (١).

(٣١) نفس المصدر.

(٣٢) نفس المصدر.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: الأزعر، المرجع السابق، ص٧٣.

(٣٤) أرشيف المشير، المصدر السابق، نص البرقية الثانية التي أرسلها الملك عبد الله إلى رئيس حكومة عموم فلسطين، بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢٠؛ انظر الملحق رقم (٢).

(٣٥) نفس المصدر.

(٣٦) راجع، جولدا مائير، مذكرات (ترجمة، منير بهجت وآخر، ط٢، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٨) ص ص ١٧٢ – ١٧٥.

(٣٧) أرشيف المشير، المصدر السابق، نص الرسالة الثانية.

(٣٨) الأزعر، المرجع السابق، ص ٧٤؛ أنظر أيضاً، أحمد فراج طايع، صفحات مصرية عن فلسطين (دار مطابع الشعب، القاهرة، د.ت) ص ص ١٥٠-١٥١.

(٣٩) نفس المرجع، ص ٧٤.

(٤٠) نفس المرجع، ص ٧٥.

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر نفس المرجع، ص ص٧٤ – ٧٥.

(٤٢) أرشيف المشير، المصدر السابق، نص الرسالة الأولى من الملك عبد الله إلى عبد الرحمن عزام، مؤرخة بـــ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨؛ أنظر الملحق رقم (٣).

(٤٣) نفس المصدر.

(٤٤) نفس المصدر.

(٤٥) أرشيف المشير، المصدر السابق، نص رسالة الملك عبد الله إلى المفتي، بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٤٨؛ وانظر الملحق رقم (٤).

(٤٦) نفس المصدر.

(٤٧) نفس المصدر.

(٤٨) نفس المصدر، نص الرسالة الثانية من الملك عبد الله إلى عبد الرحمن عزام، بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٨؛ انظر الملحق رقم (٥).

(٤٩) نفس المصدر.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل، انظر، الأزعر، المرجع السابق، ص ٧٨.

(٥١) نفس المرجع، ص ص ٧٨ – ٧٩.

(٥٢) نفس المرجع، ص٧٧.

(٥٣) هم: على حسن وزير العدل في حكومة عموم فلسطين، الذي عين بعد أن تركها نائباً لوزير الداخلية في الأردن؛ حسين الخالدي، وزير الصحة، الذي شغل منصب وزير خارجية الأردن؛ وعوني عبد الهادي، وزير الشئون الاجتماعية، الذي أصبح بعد ذلك سفير الأردن في القاهرة ثم وزيراً بعد ذلك؛ وأيضاً أكرم زعيتر، الذي التحق بخدمة الحكومة الأردنية ثم صار وزيراً للخارجية بعد ذلك، انظر شبيب، المرجع السابق، ص ٥٤؛ الأزعر، المرجع السابق، ص٨٦.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر، الأزعر، المرجع السابق، ص٨٤.

(٥٥) حول ردود الفعل الفلسطينية على تشكيل حكومة عموم فلسطين، انظر، محمد عز الهواري، سر التكية (مطبعة حكيم، القاهرة، ص ٥٠، ١٩٥٥) ص ص ٢٧٨–٢٧٩؛ العارف، المرجع السابق، جـ٢، ص ص ٧٠٦–٧٠٧؛ طنوس، المرجع السابق، ص٥١٦؛ الأزعر، المرجع السابق، ص ص ٥٦–٦٣،
King Abdalah and the making of Jordon (comkridgl middle East fibrary, 1987)178.

(٥٦) الأزعر، المرجع السابق، ص٧٩.

(٥٧) سخنيني، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، انظر، الأزعر، المرجع السابق، ص ص ٨٠ – ٨١؛ الهواري، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٥٩) الأزعر، المرجع السابق، ص٩٨.

(٦٠) عبد الله التل، كارثة فلسطين – مذكرات قائد معركة القدس (جـ١، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩) راجع ما كتبه تحت عنوان: الملك وكلوب يبدأن في مطاردة قوات الجهاد المقدس، ص ص ٣٥٩ – ٣٧٤.

(٦١) الأزعر، المرجع السابق، ص٨١.

(٦٢) التل، المرجع السابق، ص ٣٦٠، ٣٦٤.

(٦٣) نفس المرجع، ص ٣٦٤.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، راجع، نفس المرجع، ص ص ٣٦٠ -٣٦٤.

(٦٥) التل، المرجع السابق، ص ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٦٦) نفس المرجع، ص ٣٦٥؛ وانظر أيضاً، العارف، المرجع السابق، جـ٤، ص ٨٤٠.

(٦٧) الأزعر، المرجع السابق، ص٨٢؛ العارف، المرجع السابق، جـ٤، ص ٩١٢.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر التل، المرجع السابق، ص ص ٣٥٩ - ٣٧٤.

(٦٩) الأزعر، المرجع السابق، ص٨٢.

(٧٠) نفس المرجع، ص٨٦.

(٧١) موسى، المرجع السابق، ص٩٤، الأزعر، المرجع السابق، ص٨٧.

(٧٢) شبيب، المرجع السابق، ص ص ٤٦ - ٤٧؛ الأزعر، المرجع السابق، ص ص ٨٦- ٨٧.

(٧٣) أرشيف المشير، تقرير المخابرات الحربية المصرية، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٤٨، محفظة ٢٠، ملف رقم ٤؛ العارف، المرجع السابق، جـ٤، ص ٨٧٧؛ موسى، المرجع السابق، ص ٤٧؛ وانظر أيضاً، مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤- ١٩٧٤ (المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥) ص ص ١٧٨-١٧٩، King. Op. cit, p. 180.

(٧٤) موسى، المرجع السابق، ص٩٤؛ انظر أيضاً، الأزعر، المرجع السابق، ص٨٨.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل، انظر، عبد الهادي، المرجع السابق، ص ص ١٨٧ - ١٩٠؛ الأزعر، المرجع السابق، ص٨٨.

(٧٦) التل، المرجع السابق، ص ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٧٧) نفس المرجع، ص ص ٣٧٦ - ٣٧٩.

(٧٨) نفس المرجع، ص ص ٣٧٨ - ٣٧٩؛ وانظر أيضاً، شبيب، المرجع السابق، ص ص ٥٠ - ٥١؛ الأزعر، المرجع السابق، ص٨٨.

(٧٩) نفس المرجع، ص ٣٧٨.

(٨٠) الأزعر، المرجع السابق، ص٨٩.

(٨١) دروزة، المرجع السابق، ص ٢١٤؛ موسى، المرجع السابق، ص ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٨٢) أرشيف المشير، نص تقرير مرفوع إلى مدير إدارة شئون فلسطين، يحمل صورة من تلغراف صادر من الخليل بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٤؛ محفظة رقم ٢٢، ملف رقم ٣؛ وانظر أيضاً الملحق رقم (٦) وحول تلغرافات المبايعة انظر، موسى، المرجع السابق، ص٩١.

(٨٣) نفس المصدر، مجموعة تقارير لضابط المخابرات المصري في عمان "عصام أفندي حلمي"، محفظة رقم ١٩، ملف رقم ١، انظر أيضاً، التل، المرجع السابق، ص ص ٣٧٤ – ٣٧٥.

(٨٤) نفس المصدر، وانظر الملحق رقم (٦).

(٨٥) نفس المصدر.

(٨٦) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (الكتاب الأول، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦) ص ٢٩١؛ موسى، المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٨٧) الأزعر، المرجع السابق، ص٩٥؛ موسى، المرجع السابق، ص ١٤٤ ؛ انظر أيضاً، الهواري، المرجع السابق، ص ص ٢٦٨ – ٢٦٩.

(٨٨) عبد الهادي، المرجع السابق، ص ص ١٨٢ – ١٨٣؛ موسى، المرجع السابق، ص ص١٠٦ – ١٠٧، شبيب، المرجع السابق، ص ص ٥٢ – ٥٣.

(٨٩) King, op. cit., pp. 182-183

موسى، المرجع السابق، ص ص١٠٦-١٠٧.

(٩٠) Ibid, p. 183

(٩١) شبيب، المرجع السابق، ص ٥٢.

(٩٢) شبيب، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٩٣) King. Op. Cit. p.180

(٩٤) F.R.U.S. 1948 Vol. V; The Special Representative of the united states in Israel (McDonald) to the Acting secretary of state (Lovet) (Cairo, October 14, 1948) p. 1476.

(٩٥) موسى، المرجع السابق، ص ص١٤٥ – ١٤٦، الأزعر، المرجع السابق، ص٩٠.

(٩٦) الأزعر، المرجع السابق، ص٩١.

(٩٧) نفس المرجع، ص ١٥٦.

(٩٨) شبيب، المرجع السابق، ص ٥٢؛ التل، المرجع السابق، ص ٣٧٩.

(٩٩) أرشيف المشير، محفظة رقم ١٩، ملف رقم ١، محفظة رقم ٢٢، ملف رقم ٣.

(١٠٠) King, op. cit, pp. 170-144

(١٠١) شبيب، المرجع السابق، ص ص ٥٩ – ٦١.

(١٠٢) المرجع السابق، ص ص ٦١ – ٦٢.

(١٠٣) نفس المرجع، ص ٦٢.

(١٠٤) نفس المرجع، ص ٦٣.

(١٠٥) نفس المرجع، ص ص ٦٣ – ٦٤.

(١٠٦) نفس المرجع، ص٦٤.

(١٠٧) الأزعر، المرجع السابق، ص ص٧٠ – ٧١.

(١٠٨) نفس المرجع، ص ٧١.

(١٠٩) نفس المرجع، ص ص ٧٠–٧١.

(١١٠) حول هذه الإنقسامات، انظر، الأزعر، المرجع السابق، ص ص ٥٦ – ٦٣.

(١١١) نفس المرجع، ص ٧١.

(١١٢) نفس المرجع، ص ص ١٣٩ – ١٤٠.

(١١٣) King, op. cit., p. 161

(١١٤) loc. Cit

(١١٥) موسى، المرجع السابق، ص٩٢.

(١١٦) King, op. cit, p. 179. وانظر أيضاً، دروزة، المرجع السابق، جـ٣، ص ٨٨.

(١١٧) الأزعر، المرجع السابق، ص١٤٣.

(١١٨) نفس المرجع، ص ١٤١.

(١١٩) نفس المرجع، ص ص ١٤١ – ١٤٢

(١٢٠) نفس المرجع، ص ١٤٢.

(١٢١) الأزعر، المرجع السابق، ص١٤٢.

(١٢٢) نفس المرجع، ص ١٤١.

(١٢٣) نقلاً عن الأزعر، المرجع السابق، ص١٤٤.

(١٢٤) نفس المرجع، ص ١٤٣.

(١٢٥) نفس المرجع، ص ص ١٤٣ – ١٤٤.

(١٢٦) King, op. cit., p. 184.

(١٢٧) Loc. Cit.

(١٢٨) الأزعر، المرجع السابق، ص١٤٢؛ انظر أيضاً، إميل الغوري، المؤامرة الكبرى – اغتيال فلسطين ومحق العرب (دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨) ص ص ٢٦١ – ٢٦٢.

(١٢٩) موسى، المرجع السابق، ص ٩٢؛

King, op. cit., p, 181., Shlaim, op. cit., p. 41.

(١٣٠) موسى، المرجع السابق، ص ٩٦.

(١٣١) نفس المرجع، ص ص ٩٦ – ٩٧.

(١٣٢) نقلاً عن موسى، المرجع السابق، ص٩٧.

(١٣٣) نفس المرجع، ص١٤٦.

(١٣٤) نفس المرجع، ص٩٢.

(١٣٥) الأزعر، المرجع السابق، ص١٤٤.

(١٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر، نفس المرجع، ص ص ١٤٣ – ١٤٤.

(١٣٧) نفس المرجع، ص ١٤٦.

(١٣٨) King, op. cit., pp. 183-184.

(١٣٩) op. cit. p. 184.

(١٤٠) Loc. cit

(١٤١) موسى، المرجع السابق، ص ٥٢.

(١٤٢) الأزعر، المرجع السابق، ص ١٤٦.

(١٤٣) نفس المرجع، ص١٤٥؛ أنظر أيضاً، موسى، المرجع السابق، ص ص١٣٨ – ١٤٩.

(١٤٤) نفس المرجع، ص ١٤٤.

(١٤٥) King, op. cit., p. 179.

(١٤٦) الأزعر، المرجع السابق، ص ١٤٦.

(١٤٧) F.R.U.S. 1948, Vol. V., The Ambassador in EGYPT (Griffis) to the Acting Secretary of state (Lovet) (Cairo, October 2, 1948) p. 1447.

(١٤٨) Ibid

(١٤٩) Ibid

(١٥٠) Ibid

(١٥٢) الأزعر، المرجع السابق، ص ١٤٨.

(١٥٢) نقلاً عن نفس المرجع، ص ص ١٤٨–١٤٩؛ وانظر أيضاً، عبد الرحيم شنطاوي، قراءة في الوثائق الأمريكية (شئون فلسطينية، عدد رقم ١٨٣، يونيو ١٩٨٨) ص ص ٩٠ –٩١؛ صبري جريس، قبيل إعلان إقامة إسرائيل – قراءة في الوثائق الإسرائيلية والأمريكية ١٩٤٧–١٩٤٨ (شئون فلسطينية، العدد رقم ١٢٤، مارس ١٩٨٢) ص ٥٨.

(١٥٣) نفس المرجع، ص ١٤٨.

(١٥٤) نفس المرجع، ص ص ١٤٨ – ١٤٩.

(١٥٥) نفس المرجع، ص ١٤٩.

(١٥٦) لمزيد من التفاصيل حول مذكرة نائب وزير الخارجية الأمريكي، انظر، الأزعر، المرجع السابق، ص ١٤٩.

(١٥٧) F.R.U.S. 1948, Vol. V., Mr. wells stabler to the Secretary of state (Amman, September 24, 1948) p. 1419.

(١٥٨) F.R.U.S. 1948, Vol. V., The Misterim Syria (Keeley) to the Acting Secretary of state (Damascus, September 24, 1948) p. 1421.

(١٥٩) ستيفن جرين، الانحياز – علاقة أمريكا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية (ترجمة سهيل زكار، دمشق، ١٩٨٥) ص ص ٣٤ – ٣٥؛ وانظر تفاصيل موثقة حول موقف الكونجرس الأمريكي من القضية الفلسطينية، عاصم الدسوقي، الصهيونية والقضية الفلسطينية في الكونجرس الأمريكي (الرياض، ١٩٨٣).

(١٦٠) موسى، المرجع السابق، ص ١٠٥،

F.R.U.S. 1948, Vol. V., the Misterim Syria (Keeley) to the Acting Secretary of state (Damascus, September 24, 1948) p.1421

(١٦١) F.R.U.S. 1948, Vol. V., the Misterim Syria (Keeley) to the Acting Secretary of state (Damascus, September 24, 1948) p. 1421.

(١٦٢) Ibid

(١٦٣) الأزعر، المرجع السابق، ص١٥٠.

(١٦٤) نفس المرجع، ص ص١٥٠– ١٥١.

(١٦٥) نفس المرجع، ص١٥١.

(١٦٦) انظر، تصريحات الملك عبد الله للسفير الأمريكي في عمان يوم ٢١ أكتوبر ١٩٤٨،

F.R.U.S. 1948, Vol. V., Mr. wells stabler to the Acting Secretary of state (Amman, October 21, 1948) pp. 1501-1502.

وانظر أيضاً، أحمد خليفة (مترجماً عن العبرية) حرب فلسطين ١٩٤٧ – ١٩٤٨ – الرواية الإسرائيلية الرسمية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٤) ص ص ٢٢٤ – ٢٢٥؛ هيكل، المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(١٦٧) هيكل، المرجع السابق، ص ص٢٦٥ – ٢٦٦؛ لمزيد من التفاصيل، انظر، التل، المرجع السابق، ص ص ٦٥ – ٦٧.

(١٦٨) نفس المرجع، ص ٢٦٦.

(١٦٩) انظر، التل، المرجع السابق، ص٦٥.

(١٧٠) انظر رواية جولدامائير حول هذا الاجتماع، المرجع السابق، ص ص١٧٢ – ١٧٥؛ ورواية موشيه ديان، قصة حياتي (ترجمة، جوزيف الصغير، ط٢، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٨، ص ص ١٢١– ١٢٥.

(١٧١) التل، المرجع السابق، ص٦٧؛ جولدامائير، المرجع السابق، ص ص١٧٢ – ١٧٥.

(١٧٢) F.R.U.S. 1948, Vol. V., Mr. wells stabler to the Acting Secretary of state (Amman, October 21, 1948) pp. 1501-1502.

(١٧٣) Ibid ؛ وانظر الملحق رقم (٧)

(١٧٤) F.R.U.S. 1948, Vol. V., Mr. wells stabler to the Acting Secretary of state (Amman, October 23, 1948) pp. 1505-1506.

(١٧٥) Ibid.

(١٧٦) لمزيد من لتفاصيل، انظر، هيكل، المرجع السابق، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٦؛ رواية جولدامائير، المرجع السابق، ص ص ١٧٢ – ١٧٥.

(١٧٧) نفس المرجع، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٤.

(١٧٨) نفس المرجع، ص ٢٩٤.

(١٧٩) نفس المرجع، ص٢٩٥.

(١٨٠) نفس المرجع، ص ص٢٩٥– ٢٩٦.

(١٨١) نفس المرجع، ص٢٩٦.

(١٨٢) الأزعر، المرجع السابق، ص١٥٣.

(١٨٣) نفس المرجع، ص ١٥٢.

(١٨٤) نفس المرجع، ص ص١٥٢ – ١٥٣.

(١٨٥) الأزعر، المرجع السابق، ص١٥٣.

(١٨٦) نفس المرجع، ص ص١٥٣– ١٥٤.

(١٨٧) نفس المرجع، ص ١٥٣.

(١٨٨) نفس المرجع، ص ١٥٤.

(١٨٩) نفس المرجع، ص ص١٥٤– ١٥٥؛ وانظر أيضاً، إلياس شوفاني، المرجع السابق، ص ص٥٣٥ – ٥٣٦.

(١٩٠) F.R.U.S. 1948 Vol. V, the Special Representative of the united states in Israel (McDonald) to the Acting secretary of state (Lovet) (Cairo, October, 14, 1948), pp. 1476-1447.

(١٩١) بن جوريون، المرجع السابق، جـ٢، ص ص ٥٢ – ٥٥.

(١٩٢) حول خطة الهجوم الإسرائيلي على القوات المصرية في النقب وموقف القوات الأردنية، انظر أحمد خليفة، المرجع السابق، ص ص٦٦١ –٧٠٠؛ بن جوريون، المرجع السابق، جـ٢، ص ص٥٥ – ٦٧؛ ١٣٢ –١٥٦؛ ٢٠٩ – ٢٢٥.

(١٩٣) الأزعر، المرجع السابق، ص١٥٤.

(١٩٤) عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧) ص٥٢.

(١٩٥) شبيب، المرجع السابق، ص٦٥.